



مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
Harmoon Center
For Contemporary Studies

التداعيات الداخلية لثورات الربيع العربي والبدائل المحتملة



وحدة دراسة السياسات

تحليل سياسي

4 تموز/يوليو ٢٠١٩

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

مركز حرمون للدراسات المعاصرة هو مؤسسة بحثية وثقافية وإعلامية مستقلة، لا تستهدف الربح، تعنى بشكل رئيس بإنتاج الدراسات والبحوث المتعلقة بالمنطقة العربية، خصوصا الواقع السوري، وتهتم بالتنمية الثقافية والتطوير الإعلامي وتعزيز أداء المجتمع المدني، ونشر الوعي الديمقراطي وتعميم قيم الحوار واحترام حقوق الإنسان، إلى جانب تقديم الاستشارات والتدريب في الميادين السياسية والإعلامية للجهات التي تحتاج إليها في المجتمع السوري انطلاقا من الهوية الوطنية السورية.

يعمل مركز حرمون للدراسات المعاصرة لتحقيق أهدافه من خلال مجموعة من الوحدات التخصصية (وحدة دراسة السياسات، وحدة البحوث الاجتماعية، وحدة مراجعات الكتب، وحدة الترجمة والتعريب، وحدة المقاربات القانونية) وعدد من برامج العمل (برنامج الاستشارات والمبادرات السياسية، برنامج الخدمات والحملات الإعلامية وصناعة الرأي العام، برنامج دعم الحوار والتنمية الثقافية والمدنية، برنامج مستقبل سورية)، ويمكن للمركز أن يضيف برامج جديدة بحسب حاجة المنطقة والواقع السوري، ويعتمد المركز آليات متعددة في إنجاز برامج، كالمحاضرات وورشات العمل والندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية والنشر الورقي والإلكتروني.

الدوحة، قطر

+974 44 885 996

إسطنبول، تركيا

+90 212 524 0404

harmoon.org

المحتويات

2.....	تمهيد
4.....	أولاً. على الصعيد السياسي
4.....	بروز دور الإسلام السياسي بعد هزيمة حزيران 1967
6.....	هامشية القوى اليسارية و انكفاء الشباب
8.....	تحولات الجغرافيا السياسية العربية ودور إيران فيها
12.....	حدود المخارج السياسية الحالية
14.....	ثانياً. على الصعيد الاجتماعي والثقافي
14.....	سقوط جدار الخوف
16.....	انكشاف العصبية ما قبل الوطنية وأزمة الهوية والتراث
18.....	الحرب الأهلية والثورات المضادة
22.....	ثالثاً: على الصعيد الاقتصادي
22.....	اكتئاب اقتصادي
23.....	هجرة الشباب والكفاءات
24.....	التفكك والتحول إلى دول فاشلة
25.....	رابعاً: الاستثناء التونسي
27.....	خامساً: الموجة الثانية من ثورات الربيع العربي
28.....	خاتمة

تمهيد

كانت سلسلة ثورات الربيع العربي أقرب إلى انفجارات اجتماعية في البلدان التي حكمها أنظمة استبدادية عسكرية المنشأة، حظرت معظم الأنشطة السياسية والاجتماعية، واعتمدت خطابًا دعائيًا لتأييد سلطة الزعيم الأوحده الذي امتزج وحزبه وحاشيته في هيكلية الدولة ووظفوها لحماية سلطتهم. جاءت هذه الممارسات في عصرٍ تسارع فيه التطور الاقتصادي والاجتماعي، وغزته وسائل التواصل واجتاحته العولمة، ما كشف عن اتساع الهوة بين حرية التفكير التي فرضت نفسها على امتداد معظم أنحاء الكرة الأرضية، وواقع الاستنقاع الفكري المعاش في منطقتنا العربية، وما نجم عنه من تضائل الإبداع والتجديد، والتفكير المسوخ المقتصر على فرض سياسة اللون الواحد بما يتناسب واحتياجات الهيمنة على مقدرات البلاد والعباد.

ارتبط حجم التداعيات المرافقة لهذه "الانفجارات"، ولاحقًا حجم الخراب الناجم عنها، بدرجة القمع وكبت الحريات السياسية السائدة في بلدان الربيع العربي، علاوة على الظلم والعوز المرافق لكل استبداد، ومنه سوء توزيع الثروة الوطنية والسطو عليها، من قبل قلة في رأس الهرم السلطوي. كما أنّ وجود تباينات اجتماعية ودينية وقومية، في ظلّ غياب ثقافة المواطنة، مكّن بعض القوى الداخلية والخارجية من اللعب على هذه التباينات، واستثمارها في محاولةٍ لإذكاء نار الصراع الأهلي، بعيدًا من المسار التاريخي المفترض للتحرّر من الاستبداد وبناء الدولة الديمقراطية – العلمانية التي تحمي مواطنيها وتساوي بينهم تحت سلطة القانون، ما يساعد في قيامهم بواجباتهم ونيل حقوقهم وتجلي إمكاناتهم.

كشف ما سبق عن نقاط الضعف الكثيرة في مجتمعاتنا، ومنها طبيعة الموروث الرافد للاستبداد ودور الدين الفاعل في تمكينه، ما يستدعي العمل على مسارات تنمية عدّة من أجل الخروج من حالة اجترار الماضي التي قد تبرز حكم القلة أو الفرد، وتستفيد من بعض القوى الدولية للحجر على شعوبنا "غير المؤهلة" عن طريق أنظمة مستبدة، تقبل أي دور وظيفي يناط بها لخدمة الخارج، ما دام يساعد في إطالة استمرارها في السلطة.

لذا، وانطلاقًا من طبيعتها، لم تكن أنظمة الاستبداد قادرة على، أو في وارد، تطبيق إصلاحات سياسية تتلاءم مع مجريات العصر، باعتبار أنّ ذلك يتناقض مع طبيعتها ويفتح أبوابًا قد لا يمكن إغلاقها بسهولة، مثلما حدث مع ربيع دمشق في سورية عام 2000، بعد أن تمّ توريث السلطة من الأسد الأب إلى الأسد الابن برعاية دولية¹، فعوضًا من القيام بإصلاحات سياسية تدريجية، لتنفيذ الاحتقان الاجتماعي بعد عقدين من الممارسات القمعية في عهد الأسد الأب؛ قامت السلطة الجديدة - القديمة بتحديث نفسها، من خلال

¹ حضرت وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت والرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى دمشق في 14 حزيران/ يونيو 2000 لتقديم التعزية لبشار الأسد بوفاة والده، لكن الرسالة السياسية المراد إيصالها في هذه الحالة هي الموافقة على آلية انتقال السلطة بطريقة التوريث بحجة الحفاظ على الاستقرار وحتى لا تتحرك المياه الراكدة في هذه المنطقة غير المستقرة تاريخيًا، ولتلا تضاف عوامل قلق جديدة للوجود الإسرائيلي الطارئ تاريخيًا على المنطقة، وفي أثناء ذلك أشادت المسؤولة الأميركية بـ "الانتقال الهادئ والسلس للسلطة".

المراسيم أو "التوجهات العليا" التي تتيحها صلاحيات الرئيس الواسعة²، وذلك بهدف إعادة ترتيب مراكز القوى داخل السلطة، ومنها إبراز شخصيات جديدة وشابة لتتساق مع التجديد الشكلي الحاصل في قمة هرم السلطة.

كانت مهمة الوجوه الجديدة، في مفاصل السلطة وأجهزة الدولة، تلميع وإظهار الوجه الحدائي لمرحلة ما بعد التوريث، وانتهى دور هؤلاء بالتزامن مع إنهاء "ربيع دمشق" خلال عدة أشهر، وعودة استخدام وسائل القمع القديمة لتعزيز السلطة والتحكّم في مفاصل المجتمع وفعالياته المدنية باستخدام جميع الوسائل، بما فيها الوسائل الأيديولوجية والدينية، مع ترجيح ثقل هذه الوسيلة أو تلك، تبعًا للظروف والحاجة.

حين ألهمت شرارة "بوعزيزي" الاحتجاجات في المجتمع التونسي (17 كانون الأول/ ديسمبر 2010) وفتحت باب الربيع العربي على مصراعيه، كان الاستنقاع السياسي قد وصل إلى حدّه الأقصى في الكثير من البلدان العربية، ولم تلبث أن سرت العدوى إلى مصر وليبيا واليمن، وأخيرًا، وربما ليس آخرًا، إلى سورية. لم يكن تسلسل اندلاع الثورات عبثيًا، فقد بدأت في أضعف حلقات الدكتاتوريات العربية، وبوجود تاريخ من الحركات الاحتجاجية السلمية وبعض الحرية الصحفية، كما في مصر وتونس، فكان من الأسهل الخروج إلى الشارع في هذين البلدين، في حين يعدُّ ذلك مغامرةً أشبه بمواجهة الموت في بلد مثل ليبيا أو سورية؛ بسبب تجارب سابقة ذات طابع دموي، كحوادث أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن الماضي في سورية، حين انتهى الصراع الدموي بين النظام والإخوان المسلمين بمجزرة حماة، في الثاني من شباط/ فبراير 1982، وكما حدث في مواجهات النظام الليبي مع "الإخوان المسلمين"، وبخاصة "الجماعة الإسلامية الليبية المقاتلة" التي حاولت الإطاحة بالحكم، عسكريًا، أكثر من مرّة، في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي³.

تمثّلت ردّة الفعل الشعبية على مجمل المشكلات والإحباطات المتراكمة في عهود الاستبداد الطويلة، برفع شعار الكرامة كتعبير عن مجمل المظالم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وكما كتب الباحث أديب نعمة بحق، فإن "تعبير الكرامة ليس تعبيرًا إنشائيًا مهمًا، بل هو تعبير دقيق عن البعد السياسي والبعد الاقتصادي – الاجتماعي، والبعد النفسي والنفسي – الاجتماعي، في الفعل التغييري"⁴.

ولأسبابٍ تتعلق بشدة القمع ووحشيته، علاوة على أسباب اجتماعية بنيوية، لم يطل الوقت حتى أفسحت القوى المدنية الديمقراطية، مكرهةً، المجال للقوى الإسلامية على وجه الخصوص، لتصدّر المشهد ومواجهة عنف الأنظمة بعنفٍ مقابل، أدخل بعض بلدان الربيع العربي في حلقة عدمية من الدمار والموت. حدث ذلك التحول على نحوٍ سريعٍ في ليبيا، واستمرت التظاهرات السلمية عدة أشهر في سورية

² تتالى صدور مئات المراسيم الرئاسية منذ بداية حكم بشار الأسد، وحلت، عمليًا، محل القوانين، وصار دور السلطة التشريعية (مجلس الشعب) المصادقة الشكلية على إصدار هذه المراسيم لا غير، ولم يحدث أن طعنت بمرسوم للرئيس أو ردّته.

³ هارون ي. زليل، التيار الإسلامي في ليبيا، معهد واشنطن، نيسان/ أبريل 2013.

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/islamism-in-libya>

⁴ نعمة، أديب؛ الدولة الغنائمية والربيع العربي، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ص 46.

واليمين، قبل أن يتصدّر العنف المشهد المضطرب وتظهر مختلف أشكال الصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية.

أولاً. على الصعيد السياسي

بروز دور الإسلام السياسي بعد هزيمة حزيران 1967

لم ينفذ استيلاء العسكر على السلطة في معظم البلدان العربية، منذ منتصف القرن الماضي، أحزاب الإسلام السياسي، وذلك بسبب تجذرها بدرجة أكبر نسبياً في البيئة الاجتماعية، مقارنةً بالأحزاب اليسارية، وقد نقلها قمع الأنظمة الدكتاتورية إلى مراحل جديدة سمتها التطرف ونشوء النزعات التكفيرية في صفوفها، بعد أن كانت تشارك سابقاً في الحياة الديمقراطية، إن وُجدت⁵، على قدم المساواة مع الأحزاب الأخرى. دفع ذلك الإسلاميين إلى القيام بمحاولات عدّة للاستيلاء على السلطة عن طريق العنف، ومن خلال استغلال العامل الديني لقاعدة اجتماعية نقرأها خطاب وإعلام دعائي موجّه ضدّ الإسلام السياسي⁶.

حدث التحول التدريجي من الإخوان المسلمين إلى الحركات السلفية، في النصف الثاني من القرن العشرين، كضرب من "تسليم الراية" تدريجياً للقوى الجينية المتشكلة في رحم هذه الجماعة، وفي آلية داخلية يحكمها التشدد المتصاعد ورفع راية الجهاد والتكفير، في محاولة التغلب على العقبات ومواجهة السلطات بعنف عقائدي لم يستثن القوى الإسلامية الأم الأقل تشدداً، فضلاً عن القوى المدنية الأخرى. وفي عملية التحول هذه، تقلصّ العنصر الأيديولوجي - الديني في سياسة هذه القوى المتشددة إلى مجرد مبررات لتسوية التكفير والعنف، ما سيضعها في مواجهة الجميع ويعجّل في انهيارها التنظيمية وتشرذمها. الأنظمة العربية، من جهتها، وفي تعاملها مع التنظيمات الدينية على اختلاف توجهاتها، لا تملك إلا أن تعيد إنتاج المشكلة ذاتها، من خلال الجمع بين سياستين متناقضتين ومتآلفتين في آنٍ معاً: قمع التنظيمات الدينية المتمردة على السلطة، ودعم وتشكيل الهيئات الدينية المنقّبة لهيمنتها، لكن المتمادية والمتداخلة عقائدياً مع المتمردين على السلطة، ما قد يوّلّد، في الظروف المناسبة، شرارة الانفجار وحدوث انقلاب دراماتيكي في العلاقة بين القوى الدينية الحليفة والسلطة ذاتها.

وكلّما انفجر الصراع، وهو دموي في الغالب، بين الأنظمة الدكتاتورية والمجموعات الدينية المتطرفة؛ لجأت الأنظمة إلى التقرب أكثر من المجموعات المعتدلة، وهي، على الأغلب، المجموعات الموالية للسلطات والعاملة في كنفها، وذلك بهدف عزل المتطرفين عن قواعدهم الاجتماعية والوصول إلى حالة الاستتباب السابقة للصراع، التي ستحمل جنين اضطراب آخر بعد مدة قد تطول أو تقصر، ما يشكل دائرة عدمية،

⁵ كما حصل في انتخابات عام 1947 في سورية، خامس انتخابات تشريعية والأولى بعد الجلاء، حيث سقطت قائمة الإخوان المسلمين ولم تحصل على أي مقعد من مقاعد المجلس النيابي الذي ضمّ آنذاك 136 نائباً.

⁶ شريف، أحمد؛ تقرير عن الإخوان المسلمون.. 60 عاماً من الاعتقالات والاعدامات.. فهل يعرفون الطريق إلى القصر الرئاسي؟، 16 حزيران/يونيو 2012.

<http://www.alraimedia.com/Home/Details?id=3889b069-9a16-4b8a-a212-2f7d86c836dc>

وبقاء المشكلة في مستوى الإدارة وليس الحلّ، المتمثل في الانتقال إلى فضاء سياسي جديد ينظم العلاقة بين حقوق الفرد وواجباته في دولة حيادية تجاه مواطنيها.

يحدث ذلك كله على أرضية ثقافة اجتماعية يغلب عليها الطابع الديني، ويمكنها أن تفرز طيفًا غير متنهٍ من التدين السياسي، الذي يراوح بين الانسحاب الصوفي من الحياة الاجتماعية، ونشوء أكثر التنظيمات تطرفًا وعنقًا، التي تعمل على قسر الواقع ومحاولة إخضاعه لوجهة نظر محددة، تاريخيًا ودينيًا، وذلك تبعًا لظروف الواقع، بما في ذلك درجة التأزم السياسي ومدى سطوة الاستبداد ودرجة الفقر والحرمان.. الخ. من جهة أخرى، تستفيد الأنظمة المستبدة من تطرّف الجماعات الإسلامية، فتعمل على اختراقها ودفعها إلى القيام بالمهام التي تريدها، بعد إلباس ممارساتها لبوسًا دينيًا مخادعًا، كالجهاد مثلاً، واستغلال مساعي المتطرفين الساذجة لإحياء ماضيٍ شابه الكثير من التنميّط والتقديس، فارتفع إلى مستوى الحلم وسقطت منه وقائع الحياة العنيدة.

استغلّ الإسلام السياسي الهزيمة المدوية للنظامين القوميّين في مصر وسورية، في حزيران/يونيو 1967 ليعلن نفسه كبديل للأنظمة القومية العربية، وقد كسب المزيد من الثقة، ولا سيّما أن هذه الأنظمة كانت قد قمعت البدائل الأخرى بنفس القوة تقريبًا، ما فتح صفحة جديدة من الصراع الدموي بين الفريقين في أكثر من بلد عربي، حيث نشط الإسلاميون في مصر في عهد الرئيس السادات بعد وفاة جمال عبد الناصر عام 1970، وتأخر ذلك في سورية حتى النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي.

في أواخر ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن الماضي، حصل الإسلام السياسي على المزيد من الدعم الخليجي والأميركي لأنشطة منظمة "القاعدة" في أفغانستان، من أجل محاربة التدخل السوفياتي في أفغانستان، ما مكّنه من تحقيق نصرٍ مدوّ أعقبه خروج الاتحاد السوفياتي بطريقة مذلّة من هذا البلد عام 1989، مع ذلك، لم تتأخر منظمة القاعدة بالرد على "الجميل" الأميركي، من خلال الهجوم على برج التجارة في مدينة نيويورك عام 2001.

هكذا، في بداية هذا القرن، تحوّل الإسلام السياسي إلى قوة شبه مهيمنة على الشارع في معظم البلدان العربية، إن لم يكن في جميعها، ولأذ الناس بفتاوى المشايخ وخطبهم، بحثًا عن أملٍ مُفتقد ونصرٍ يستعيد "الأمجاد" على يد المجاهدين الخارجيين من التاريخ لتجريب فتوحاتٍ جديدة والعودة إليه ثانيةً، ومرة بعد مرة.

وعند ظهور ملامح الاحتقان في القاع الاجتماعي لبلدان الربيع العربي، لم تكن وسائل القمع التي راكمتها الأنظمة المستبدة مؤهّلةً لمعالجة حالات التمرد الجماعية في الشوارع، مثلما يحدث في البلدان الديمقراطية التي تتصدى للتظاهرات الشعبية بوسائل تُحدث أقل الخسائر في صفوفهم، فقد تراكت خبرات الأجهزة الأمنية، طوال عدة عقود، بعمليات اعتقال الأفراد وأعضاء المنظمات والأحزاب والتنكيل بهم، بغياب أي تضامن شعبي مؤثر.

لكن ثورات الربيع العربي كانت أكثر تجذرًا منذ البداية، وقد واجهت السلطات المستبدة مباشرة، ولم يكن أمامها إلا أن تنتصر أو تفشل، أو تتم السيطرة عليها وتحويلها لخدمة أجناداتٍ أخرى، كونها عفوية

ولم تتبلور قياداتها السياسية على النحو الكافي لمنع الانزلاق في غير اتجاه. هنا وجد الإسلام السياسي ضالته، ليتغلغل في بيئة يعرف نقاط ضعفها جيداً، من أجل الترويج لاستبداده الخاص، المتجاوز للسياسي إلى كافة أوجه الحياة، وباستخدام كافة الوسائل المتاحة، على رأسها العنف، مع تباينات إلى هذه الدرجة أو تلك بين هذا التنظيم أو ذلك، ومن بلد إلى آخر، تبعاً لدرجة تطوّر المجتمع المدني الذي يتناسب وجوده وقوته عكسًا مع شمولية الاستبداد وشدة القمع.

وهكذا انعكس ثقل الإسلاميين اجتماعيًا في الانتخابات الديمقراطية التي تلت ثورات الربيع العربي، ففي مصر، فاز مرشح "الإخوان المسلمين"، محمد مرسي، في 24 يونيو 2012 بنسبة ضئيلة في الانتخابات الرئاسية التي تلت ثورة 25 يناير 2011⁷، بينما أسفرت الانتخابات التشريعية التونسية عام 2014 عن فوز حزب "نداء تونس" بـ 85 مقعدًا، مقابل 69 مقعدًا لحزب "النهضة" الإسلامي⁸.

في سلسلة الهزائم العقائدية المتتالية، كان المشروع القومي قد هُزم في حرب حزيران/يونيو 1967، والمشروع اليساري الشيوعي في تسعينيات القرن العشرين بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وجاء دور مشروع الإسلام السياسي الجهادي ليلقى المصير ذاته، كنتيجة من نتائج الثورات الأخيرة وفي سياقها⁹. فما هو المشروع الذي يُنتظر ظهوره وانتشاره في بلدان الربيع العربي، على حساب الأيديولوجيات السابقة وبموازاتها، إن لم يكن المشروع الوطني الديمقراطي؟

هامشية القوى اليسارية وانكفاء الشباب

نشأت معظم الأحزاب اليسارية العربية، كنسخ محلية عن الأحزاب الأوروبية، في النصف الأول من القرن العشرين، من دون أن يدعمها مستوى مماثل من التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي يسوّغ شعاراتها ويجعل برامجها قابلةً للتطبيق، فطغت عليها مسحة من رومانطيقية وعاطفية الشباب. ثم تكيفت هذه الأحزاب مع ظروف الحرب الباردة، وتحالفت و/ أو اتبعت دول المعسكر الاشتراكي في أغلب الأحيان، فكانت صورة الحزب القائد والزعيم الأوحيد ماثلةً دومًا في أدبياتها وممارساتها، فيما قاد الخروج على طغيان زعاماتها وسياساتها إلى انشقاقات متتالية عُرفت بأسماء من قادوها، ما كشف عن صعوبة الانتقال إلى العمل الجماعي المؤسسي.

وفي الوقت الذي عملت فيه الأحزاب القومية التي وصلت إلى الحكم، كالناصرية والبعثية، على تعبئة الشباب في أحزابها بشتى السبل، واحتكار منظمات المجتمع المدني الموجودة سابقًا، أو المستحدثة، وتجنيدتها في خدمة سياساتها الأحادية، مستغلةً دعم أجهزة الدولة، كانت طريقة العمل في هذه الأحزاب المعارضة أقرب إلى عمل الأحزاب الحاكمة، فقد اعتمدت لغة أيديولوجية فوقية لم ترق إلى مستوى اعتماد سياسات واقعية وبرامج اجتماعية ملموسة وقابلة للتحقق، فعاشت على هامش المجتمع.

⁷ مرسي يعلن فوزه في انتخابات الرئاسة المصرية، الحرة نت، 18 حزيران/يونيو 2012: <https://www.alhurra.com/a/203081.html>

⁸ "نداء تونس" يتصدر الانتخابات بـ 85 مقعدًا في البرلمان مقابل 69 لحركة "النهضة"، فرانس 24، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2014: <https://bit.ly/2YsCyyo>

⁹ كيالي، ماجد؛ أقول تيارات الإسلام السياسي.. الخلل الداخلي والدوافع الخارجية، جريدة العرب، العدد 10647، 29 أيار/مايو 2017، صفحة 13.

وعند قدوم ثورات الربيع العربي، كانت القوى اليسارية في حالةٍ مزريةٍ من الضعف والضياع، وقد كَفَّت أن تكون يسارًا بالمفهوم التاريخي لكلمة يسار؛ أي الدفاع عن فكرة العدالة الاجتماعية، و"تحول مفهوم اليسار من رافعة للتقدم الاجتماعي، إلى تيارات معزولة عن مجتمعاتها بدرجة كبيرة، تلك المجتمعات التي التجأت إلى ملاذها الديني الجاهز، فرارًا من سطوة الاستبداد."¹⁰ كما انكفأ اليساريون أو لجؤوا إلى مسارب أيديولوجية شتى، وتحول البعض منهم إلى مساندة الأنظمة الدكتاتورية، انطلاقًا من الوشائج العقائدية المشتركة التي تربطهما، وبحجة الخطر الإسلامي الذي "يقرع الأبواب". في الواقع، أعطى ذلك المزيد من المبررات للإسلام السياسي لي طرح نفسه كبديلٍ وحيدٍ للأنظمة الدكتاتورية القائمة.

كما أفقد فشل التجربة الشيوعية في دول المعسكر الاشتراكي اليسارَ الكثير من مبررات نضاله، وقد فشلت بعض أحزابه في إدراك حتمية الفشل أو عجزت عن استخلاص الدروس ومراجعة أساليب عملها بالسرعة المطلوبة، ولم تكن لديها القاعدة الاجتماعية الوازنة لمواجهة خصمين قويين: الاستبداد السياسي والإسلام المتطرف، بغياب هيئات المجتمع المدني وتنظيماته، كالتقابات والجمعيات والأحزاب، فضلًا عن حظر الأنشطة ذات الطابع الثقافي التنويري أو مسخها على مقياس ثقافة الاستبداد الضحلة.

يمكن القول بأنَّ العمل السياسي الحزبي المعارض اتَّصف بالطبيعة الدكتاتورية ذاتها؛ بسبب طريقة العمل السري، علاوة على تشابه البنى الأيديولوجية التي لا تختلف جوهريًا عن الأيديولوجيات التي حكمت الأنظمة العسكرية باسمها. بالنتيجة، تحوّل ناشطو الأحزاب اليسارية المعارضة إلى لقمة سائغة للأجهزة الأمنية، وسط صمتٍ ولا مبالاة اجتماعيين.

كان من الصعب على القوى القومية والشيوعية اللحاق بتاريخ تجاوزها بمسافات طويلة، بعد الركود "ثلاثي الأبعاد" الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، في الاتحاد السوفياتي، وفشل نظامه الشيوعي القائم على نظام بيروقراطي قمعي أقرب إلى رأسمالية الدولة في نقل شعاراته إلى أرض الواقع أو اللحاق بالبلدان الرأسمالية، وهو النظام الذي ألهم الأنظمة المستبدة وعزّز من سطوتها على امتداد العالم، بعد أن ألهم، في وقت سابق، شعوبًا كثيرة للخلاص من الظلم ووعدها ببناء المجتمع الاشتراكي.

وهكذا، لم تكن الأحزاب اليسارية المعارضة في وضع يسمح لها بتمثيل تطلعات الشباب إلى كل حديثٍ وجديد، بخاصة بعد تعميم منجزات ثورة الاتصالات منذ بداية القرن الحالي، فتحوّلت إلى مجرد نواذٍ لأعضائها الذين صاروا خارج دائرة التأثير الاجتماعي إلى حدٍّ بعيد. كما أنّ تفريق الأنظمة المستبدة بين مواطنيها بحسب درجة الولاء أضاف عقبةً أخرى على طريق الشباب في اختيار ما يناسبهم من تنظيماتٍ وأحزابٍ أو التفكير بإنشاء تنظيماتٍ أخرى جديدة، تحت طائلة الحرمان من أبسط الحقوق المدنية والملاحقات الأمنية.

¹⁰ شحود، منير؛ الانفجار السوري الكبير (الحرية والكرامة بين مخالب المفترسين)، دار ميسلون، 2017، ص 243.

في هذه الأثناء، اقتصر الاضطرابات الاجتماعية على انتفاضات عفوية وعابرة ردًا على بعض الإجراءات الحكومية، مثل رفع الأسعار، فسميت بانتفاضات الخبز¹¹، علاوة على ظهور بعض الاحتجاجات التي استغلتها الأنظمة المستبدّة وشجّعتها بهدف توجيه الرأي العام في اتجاه آخر، كما في الاحتجاجات التي أعقبت انتهاك المقدسات الدينية أو المزاعم المرتبطة بها، ومنها التظاهرات التي تلت الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول محمد في كل من الدانمرك (2005) وفرنسا (2012)¹².

بين مطرقة الأنظمة الحاكمة وسندان الأحزاب المعارضة، اغترب الشباب في واقعهم و/ أو خارجه، ولجأ بعضهم إلى الدين والتطرّف، ومنه الجهاد، كتفيس عن انفعالات لا تجد لها تصريحًا كافيًا في أنشطة اجتماعية مفيدة، فكانوا وقود الصراع بين الأنظمة المستبدّة والحركات الإسلامية الجهادية التي تكاثرت كالقشر بعد ثورات الربيع العربي، إذ لم تتوقف محاولات توجيه طاقات الشباب الفائضة نحو العنف والحرب والتدمير برعاية طيف إعلامي يبدأ من القنوات الفضائية المذهبية المحرّضة على الجهاد ولا ينتهي عند قنوات "الممانعة والمقاومة".

مع ذلك، بدأ معظم الشباب بإدراك أوجه التشابه بين المستبدّين على اختلافهم، بعد عدة سنوات فقط من انطلاق ثورات الربيع العربي، ومثلما ثاروا ضد استبداد الأنظمة، تحولوا تدريجيًا إلى مناهضة الاستبداد الديني، ما قد يمهد الطريق لتجاوز كلا الاستبدادين في المستقبل، ويعيد إنعاش مطالب التحوّل الديمقراطي لكن بوسائل سلمية وطويلة النفس هذه المرة، تأخذ بالحسبان ضرورة تغيير المفاهيم والأفكار المسبقة عن الواقع والحياة، وبما يحدث الثورة الحقيقية المرتجاة للدخول إلى ميدان التقدم الاجتماعي، وليس استهلاك أحدث منتجات الحضارة وحسب.

تحولات الجغرافيا السياسية العربية ودور إيران فيها

بخلاف بعض دول الربيع العربي التي تكوّنت تاريخيًا في مناطق جغرافية محددة تحكمت فيها طبيعة التضاريس، كاليمن، أو التوضع حول الأنهار الكبيرة، كالعراق ومصر، فقد نشأت باقي دول المشرق العربي ومغربه نتيجة لتقاسم النفوذ الاستعماري في القرنين الماضيين، من دون أي اعتبار لمصالح السكان وجغرافيا البلدان، وذلك من خلال اتفاقية "سايكس - بيكو" في المشرق العربي وتحاصص استعماري مماثل في مغربه على أنقاض الدولة العثمانية.

ومنذئذٍ، لم يتغير شيء يذكر في الجغرافيا السياسية للمنطقة، باستثناء أن اليمن كانت قد قُسمت إلى جزأين، شمالي وجنوبي، بإرادة استعمارية بريطانية، ولم تلبث أن عادت وتوحدت عام 1990، كما فشلت

¹¹ على سبيل المثال: تظاهرات حلوان في مصر 18 و19 يناير 1977، وتونس 3 يناير 1984، والجزائر في 5 أكتوبر 1988، والسودان أوائل يناير 2018، والأردن بمدينة معان 1989 و1996، وآخرها التظاهرات التي شهدتها معظم المدن الأردنية في الأسبوع الأول من شهر حزيران/ يونيو 2018.

¹² عمّت التظاهرات بعض البلدان الإسلامية بعد الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول محمد في صحيفة "يولاندس بوستن" الدانمركية في 30 أيلول/ سبتمبر 2005، وفي فرنسا بعد نشر صحيفة "تشارلي إيبدو" لمثل هذه الرسوم بتاريخ 20 أيلول/ سبتمبر 2012.

محاولة الانفصال الجنوبية التي قادها الحزب الاشتراكي اليمني صيف 1994 بعد شهرين من المعارك مع الحكومة اليمنية.

وأضاف قيام دولة "إسرائيل" على جزء من إقليم بلاد الشام، عام 1948، عاملاً آخر إلى عوامل التجزئة في هذا الإقليم الذي يشكل وحدة تاريخية - طبيعية إلى حدٍ كبير، وذلك لما اقتضته مصلحة الكيان الجديد من تفتيت لمحيطه. كما أنّ تمتُّع كلٍّ من لبنان والأردن بحماية غربية جعل البلد الأكبر في بلاد الشام - سورية- عاجزاً عن التمدد نحو جارتيه، إلا من خلال الشروط الدولية التي تحدد مدى هذا التمدد ووظيفته في بعض الحالات الخاصة. في هذا الصدد، باءت محاولة دعم الثورة الفلسطينية، على خلفية صراعات داخل السلطة، في أحداث أيلول الأسود، بالفشل الذريع عام 1970، في حين حاز التدخل السوري في لبنان عام 1976، ولثلاثة عقود متواصلة، على الموافقة الأميركية والإسرائيلية بغية إدارة الحرب الأهلية اللبنانية وتحجيم النفوذ الفلسطيني. وكان هنري كيسنجر هو صاحب فكرة الاستفادة من وجود القوات السورية في لبنان وإقناع "إسرائيل" بذلك، على ألا يتجاوز الجيش السوري خط نهر الأوبى في صيدا، وذلك من ضمن اتفاقية "الخطوط الحمر" غير المعلنة¹³.

لذا، كانت فرص استعادة وحدة الجغرافيا السياسية لبلاد الشام ضئيلة، لا بل إن دويلات هذا الإقليم، بخاصة الأردن ولبنان، تحوّلت إلى كيانات عصبوية للتعويض عن فقر شرط تحقُّق وجودها الجغرافي وطبيعة النشأة، إذ لم يكن الأردن سوى الضفة الشرقية لنهر الأردن التي أقيمت عليها إمارة شرق الأردن عام 1921، كإحدى نتائج وعد "بلفور" وترتيبات ما بعد اتفاقية "سايكس - بيكو"، في حين قام الفرنسيون بضمّ سهل البقاع ومدن بيروت وصيدا وصور وطرابلس، إلى لبنان الصغير (متصرفية جبل لبنان) ليتحوّل إلى لبنان الكبير الحالي.

حاليًا، تتعرض الجغرافيا السياسية لبعض بلدان الربيع العربي لتحديات خطيرة، ففي بلد مثل سورية، لا يبدو أن الإرادة الدولية تفكر في تغيير الخارطة السورية، حتى الآن على الأقل، لكنّ تقاسم النفوذ من قبل أكثر من دولة وتحوّل الأطراف السورية الداخلية إلى توابع سياسية وعسكرية تدور في فلك الدول الخارجية، بغياب الحل السياسي، يوسّع الهوة بين السوريين ويهدد كينونة سورية.

مع ذلك، يبقى الأمل في تطوير وإنشاء قوة سياسية سورية تمثل المصلحة الوطنية وسط تصارع المصالح الدولية، ما قد يشكّل أحد العوامل التي تساهم في الحدّ من مطامع الدول المختلفة، ويثبّت الخارطة السورية كما كانت عليه قبل التدخل الدولي. يتوقّف ذلك على وقف الحرب، كشرط لا بدّ منه لكبح القوى المُستخدمة في الصراع والمستفيدة من استمراره، يتلو ذلك خروج جميع المسلحين الأجانب من سورية، في الوقت الذي يجري فيه تأطير المسلحين السوريين واستيعابهم في البنى العسكرية والأمنية للدولة الجديدة أو المعادة هيكلتها.

ويبقى خطر التقسيم قائماً في ليبيا واليمن، حيث الصراعات العشائرية والمذهبية قائمة كخلفية تستفيد منها الأطراف الخارجية المتدخلة في هاتين الدولتين، وما زالت الصيغ السياسية النهائية لإدارة

¹³ أبو كروم، بهاء: الممانعة وتحدي الربيع العربي، دار الساقي، 2017، ص: 1953.

وحوكمة هذين البلدين بعيدةً من التحقق، ولو أن احتمال قيام نوع من الفيدرالية بين أقاليم ليبيا الثلاثة التاريخية، برقة وطرابلس وفزان، أمرٌ قد يُطرح كمخرج من الانقسامات والتجاذبات السياسية، في حين تنتظر اليمن انتهاء الحرب الأهلية والتدخلات الدولية السافرة والمستترة للوصول إلى صيغة توافقية لحكم هذا البلد.

أما مصر وتونس فقد تجاوزتا مرحلة الخطر على الجغرافيا الطبيعية والسياسية، ففي حين تحمي الجغرافيا الطبيعية مصر من خطر الانقسام، تتكفل الجغرافيا السياسية والمأسسة الوطنية المستمرة بحماية تونس من خطر التفكك، بعد أن تجاوزت خطر الحرب الأهلية. لكنّ مصر، في ظلّ الاستقرار المفروض من قبل الحكم العسكري، تبقى معرضة لشقى التحولات والمخاطر السياسية.

من جهة ثانية، بعد أن تمكّن التيار الديني في الثورة الشعبية الإيرانية ضد حكم الشاه (1979) من تحقيق الغلبة وأقصاء منافسيه، اتّجه إلى تصدير الثورة بصيغتها الإسلامية إلى البلدان العربية، بخاصة تلك التي تحتوي على أقليات أو أكثريات شيعية كغطاء مذهبي لتحقيق الطموحات الفارسية القومية. حقّق المسعى الإيراني أفضل النتائج وأسرعها في لبنان، مستغلاً المظلومية الشيعية، باعتبارها أن الطائفة الشيعية صارت الأكبر عددًا، ولم تعد صيغة التحاصص المعمول بها منذ استقلال لبنان عام 1943 مقبولةً، وهي الصيغة التي هيمنت من خلالها الطائفة المارونية على سياسة لبنان حتى اندلاع الحرب الأهلية عام 1975.

وكان الإمام موسى الصدر قد أسس حركة المحرومين - أفواج المقاومة اللبنانية (أمل) عام 1974، لكن تأسيس "حزب الله" عام 1982 مثّل نقلةً نوعية كتنظيم عقائدي مسلّح مرتبط مباشرة بالحرس الثوري الإيراني والولي الفقيه. هزم الحزب المذكور حركة (أمل) في حرب ضروس، ليسيّط على الجنوب (1987) والضاحية الجنوبية لبيروت (1988)، ويصبح رأس حربة الثورة الإيرانية في المنطقة بذريعة "مقاومة إسرائيل".

بالفعل، خاض "حزب الله" حربًا مستمرة ضد "إسرائيل" وجيش لبنان الجنوبي التابع لها حتى انسحابها من جنوب لبنان عام 2000، ما أكسبه تعاطفًا على مستوى العالم العربي والإسلامي. لكن، سرعان ما انكشفت أهداف هذا الحزب المتمثلة في السيطرة التدريجية على كيان الدولة اللبنانية، ففي عام 2005 اتّهمت المحكمة الدولية، التي تم إنشاؤها خصيصًا للتحقيق في مقتل رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، أفرادًا من "حزب الله" بارتكاب هذه الجريمة، وكان رفيق الحريري أهمّ شخصية عربية سنيّة في لبنان، ودينمو اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية، رسميًا، عام 1989. لاحقًا، اجتاحت "حزب الله" بيروت في 7 أيار/ مايو عام 2008، وتكرّس دوره كدويلة داخل دولة لطالما تغنى زعيمها، حسن نصر الله، بتبعيته إلى إيران الولي الفقيه من جميع النواحي.¹⁴

¹⁴ ريان، علاء؛ حزب الله.. في تاريخ لبنان الحديث، الموقع الإلكتروني لجريدة السياسة، 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017.

الخطوة الثانية في اللعب الإيراني بالجغرافية السياسية العربية كانت في فلسطين، من خلال تشكيل ودعم حركتي المقاومة الإسلامية (حماس) والجهاد الإسلامي للسيطرة على قطاع غزة، في محاولة من إيران لتجاوز صورة الثورة كثورة مذهبية وتكريس طابعها الإسلامي العام، فضلاً عن إبراز دورها في دعم المقاومة ضد "إسرائيل" ومناصرة القضية الفلسطينية، وما قد يتركه ذلك من تعاطف عربي يسهل عملية التمدد الإيراني في أرجاء المنطقة.¹⁵

ثم أضيف نجاح آخر إلى السياسة التوسعية الإيرانية عبر التدخل بالجغرافية السياسية لليمن، تمثل بدعم اجتياح الحوثيون معظم مساحة هذا البلد في عام 2014 بالتحالف مع الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، ما أفضى إلى تدخل دول التحالف الخليجي لمواجهةهم عام 2015.¹⁶ كما دعمت إيران التظاهرات التي قامت بها الأقلية الشيعية في البحرين، إلى أن استدعت حكومة هذا البلد التدخل الخليجي السعودي الإماراتي الذي أنهى هذه الاحتجاجات عام 2015.¹⁷ تدخلت إيران في الشأن المصري أيضاً لدعم الرئيس المصري الإخواني محمد مرسي، من دون أن يكون لهذا التدخل أي تأثير على الجغرافيا السياسية المستقرة في هذا البلد.¹⁸

كان الدور الإيراني في سورية هو الأبرز، بعد اندلاع أحداث الثورة السورية في عام 2011، مع أن محاولات إيران لنشر التشيع في سورية لم تتوقف منذ ثمانينيات القرن الماضي. عمل التدخل الإيراني على حماية النظام السوري حتى التدخل الروسي المباشر في سورية خريف عام 2015، لتحل روسيا بعد ذلك مكان إيران في التحكم بمعظم أرجاء الجغرافيا السياسية السورية.¹⁹

مع ذلك، يبدو أنّ الدور الإيراني قد بدأ بالتراجع على أكثر من جبهة، وفشل في ترك بصمات مؤثرة على الجغرافية السياسية في البلدان العربية التي امتد إليها، ولو أنه ساهم في خلخلة البنية الداخلية وإضعافها، ما قد يترك أثراً متفاوتاً في هذا البلد أو ذلك، تبعاً لمدى وعمق انتشار النفوذ الإيراني فيه. ينطبق ذلك على النفوذ الإيراني في سورية واليمن والبحرين والعراق، في حين ما زال النفوذ الإيراني في لبنان، من خلال "حزب الله"، في أوجه، كما أظهرت الانتخابات النيابية الأخيرة في 6 أيار/ مايو 2018،²⁰ كما فرض "حزب الله" مرشحه وحليفه ميشيل عون في منصب الرئاسة اللبنانية في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 2016.

يحدث التراجع الإيراني الآن في المنطقة بعد تفعيل السياسة الخارجية الأميركية ضدّ إيران، بما في ذلك إلغاء الولايات المتحدة الأميركية للاتفاق النووي مع هذا البلد من طرف واحد، والذي ترافق مع تشديد العقوبات على إيران لاستمرارها في مشروع تطوير الصواريخ الباليستية المثير للجدل. كما ساهمت

¹⁵ الصمادي، فاطمة؛ "حماس" و"الجهاد" تعيدان توصيف العلاقة مع إيران (قراءة تحليلية)، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أيلول/ سبتمبر 2015.

¹⁶ القاضي، محمد حسن؛ الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 2017.

¹⁷ محمد كشك، أشرف؛ الدور الإيراني في عدم استقرار منطقة الخليج العربي مملكة البحرين نموذجاً، موقع آراء حول الخليج، 7 شباط/ فبراير 2016.

¹⁸ أبو شعير، فرح الزمان؛ محددات الموقف الإيراني من مصر بعد الثورة، مركز الجزيرة للدراسات، 8 كانون الثاني/ يناير 2013.

¹⁹ مصطفى الغنيمي، عبد الرؤوف؛ مستقبل التوغل الإيراني في سورية في ميزان نظرية الدور في العلاقات الدولية، المركز الدولي للدراسات الإيرانية، 6 آب/

أغسطس 2017.

²⁰ تعرف على نتائج الانتخابات النيابية اللبنانية، الجزيرة نت، 8 أيار/ مايو 2018: <https://bit.ly/2FQ2uwX>

الضربات العسكرية الإسرائيلية على مواقع إيرانية في سورية، بالتنسيق مع الروس في أغلب الحالات، في تحجيم النفوذ الإيراني على الأرض، وصولاً إلى شبه توافق أمريكي - روسي - إسرائيلي، في الوقت الحالي على إخراج إيران من سورية أو تحجيم دورها إلى حدٍ كبير.

كما يتمثل العامل الأهم في تحجيم النفوذ الإيراني في الخارج باستمرار الاحتجاجات الداخلية على سياسة الولي الفقيه وحرسه الثوري، والتي تناهض سياسة تصدير الثورة الإيرانية والتدخل في شؤون المنطقة، وتدعو إلى التركيز على التنمية الداخلية في إيران.

حدود المخارج السياسية الحالية

جاءت ثورات الربيع العربي في السياق التاريخي للتحوّل من أنظمة الاستبداد المغلقة إلى نقيضها الديمقراطي المفتوح على المستقبل، وفي وقت صار للمعلومات القدرة على اجتياح الحدود أو العبور فوقها بفضل وسائل التواصل الاجتماعي في عصر الإنترنت. لكنّ ذلك لن يلغي مصاعب عملية الانتقال هذه، وإنّ عقوداً من الاستنقاع السياسي وانعكاساته المدمّرة على المجتمعات عملت على تغليب الفوضى على التنظيم في مرحلة ما بعد الثورات، وفسحت المجال لتدخل القوى الانتهازية لملء الفراغ الذي تركه غياب أجهزة القمع، مثلما يحدث دائماً في التحولات التاريخية العميقة.

تمثّل الفرق بين بلد وآخر من بلدان الربيع العربي قبل الثورة، في درجة القمع التي كانت سائدة وحجم التناقضات الاجتماعية الكامنة وحدّة تبلورها بعدها، علاوة على درجة انتشار الأفكار التنويرية والانفتاح الاجتماعي، أو حدّة التّمترس وراء العصبية ما قبل الوطنية، على اختلافها، ما يقلّل أو يزيد من حجم الخسائر البشرية والمادية في مثل هذه التحولات.

وما يميز بلدان الربيع العربي التي غلبت فيها الصراعات العسكرية هو ظاهرة التدخلات الخارجية واتساع نطاقها، بخاصة في سورية؛ بسبب تنوعها وموقعها الجغرافي وقربها من "إسرائيل"، ما يجعل أيّ حلّ سياسي مرتقب مرتبطاً بالمرور عبر البوابات الدولية والإقليمية، قبل الانتقال إلى المرحلة الوطنية. من جهة ثانية، يفاقم تعدّد الأطراف المتدخلّة من صعوبة الوصول إلى توافق حول تقاسم الحصص والنفوذ، وبالتالي تأخر الحلّ وصعوبة تحقّقه وتأخير تصدّر القضايا الوطنية لسلم الأولويات، وربما ضياع القضية من أساسها بفعل مرور الزمن والاستنقاع الحاصل بسببه.

كل ما سبق يطرح المزيد من التحديات والاستحقاقات المتعلقة بالصورة السياسية القادمة لبلدان الربيع العربي، مع أن الملامح العامة ستكون ديمقراطية على الأرجح، وستتبلور أساليب جديدة في الحوكمة وبناء الأنظمة السياسية تدريجياً، وسط حالة من الفوضى والمدّ والجذر، وصولاً إلى صيغة ما، يحدث من خلالها التناغم بين المؤثرات الداخلية والخارجية، بحيث تتشكل دول ذات مصالح وعلاقات متوازنة، بدلاً من الالتحاق بقطبٍ أو مركز سياسي معيّن، بكلام آخر، لن تعود الدول القادمة تمارس الدور الوظيفي

فقط في علاقتها مع الخارج، الدور الذي كان من أهمّ دعائم ديمومة الأنظمة الاستبدادية التي سادت وتسيّدت قبل الثورات الأخيرة.

لقد ساهمت ممارسات الجماعات الإسلامية المتطرّفة، مثل السبي وتحطيم الرموز الثقافية التاريخية، في تقديم صورة بأئسة للعالم عمّا آلت إليه الأمور، ما حدا بالكثير من الدول، علاوة على الرأي العام المحلي، إلى رفض واستنكار هذه الممارسات التي كان لها دور مفصلي في إطالة عمر الاستبداد، وربما اقتناع البعض بإعادة تأهيله لفترةٍ ما، ريثما يتم التخلّص من هذه الجماعات مرةً واحدة. تجلّى ذلك بوضوح في التحالف الدولي ضدّ تنظيم (داعش) في سورية والعراق، والتركيز على محاربته كأولوية، مع عدم إغفال مسألة توظيف هذا التنظيم المتطرف في إعادة صياغة المشهد الإقليمي.

مع ذلك، وفي الأفق السياسي المنظور، تطرح اللامركزية نفسها كنموذج للحكم كنقيض للمركزية المرتبطة بمرحلة الاستبداد. تؤمّن اللامركزية، بدرجاتها المختلفة، حرية أوسع للناس في إدارة شؤونهم وتأمين احتياجاتهم الملحة واختيار ما يناسبهم من أنماط العيش في كل منطقة، فيما يقتصر دور السلطة المركزية على الشؤون الدفاعية والعلاقات الخارجية، ووضع الخطط العامة لتنمية البلد ككل، بما يتلاءم مع احتياجات السكان المحليين وظروفهم، مع تعميم التجارب التنموية المحلية الناجحة على الصعيد الوطني. تتّصف اللامركزية أيضًا بتعدّد مستويات المجالس التشريعية، على رأسها برلمان مركزي يمكنه التدخل لضبط تجاوزات السلطة التنفيذية، مع أو من دون مجلس شيوخ أو ما يعادله، من أجل ضبط إيقاع السلطات من خلال استقلال القضاء واحتكار المحكمة الدستورية العليا المبنثقة عن البرلمان لحقّ الفصل في القضايا الخلافية التي قد تنشأ بين أجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة. يُعدّ حقّ اتخاذ القرارات وإدارة مصالح سكان المناطق والأقاليم، من خلال سلطات محلية منتخبة، محورًا للحيلولة دون انفصالها من جهة، ولوضع حدّ لتعسّف السلطات المركزية في شتى الأمور الإجرائية وكونها مدرسة عملية لممارسة الديمقراطية، من جهة أخرى.

في هذا الصدد، يمكن القول إنّ ما وصلت إليه تجربة العراق بعد الانتخابات الأخيرة (2018)، كبادرة متواضعة لمحاولة استعادة الوطنية العراقية، قد يعطي بعض الأمل في بلدان الربيع العربي المُبتلية بالحروب الأهلية والتدخلات الخارجية، مثل سورية، ويدفع في اتجاه تجاوز المحاصصة الطائفية نحو التجربة الديمقراطية المأمولة. كما تُستبعد الديمقراطية الطائفية في لبنان بسبب شدة خصوصيتها وإشكالاتها. يؤسس ما سبق إلى تشكيل دولٍ عصرية ينمو فيها الانتماء الوطني تدريجيًا على حساب الانتماءات ما قبل الوطنية، كإطار لصورة المجتمع الديمقراطي المنشود.

مع ذلك، ستشوب مثل هذه التحولات في بلدان الربيع العربي الكثير من المنغصات والعقبات، على رأسها استمرار الإرهاب والفوضى خلال السنوات القادمة على أقل تقدير، وما يرتبط بذلك من حركات اجتماعية متناقضة، مثل استمرار اللجوء والهجرة إلى جانب عودة بعض المهجّرين والمهاجرين، علاوة على بقاء فلول الإرهابيين في المنطقة، وربما تسرّبهم إلى بلدان الغرب أيضًا²¹.

²¹ بوختا، ويلفريد؛ كيف سيصبح العالم العربي بعد عشر سنوات؟، ترجمة وتحرير موقع نون بوست، 28 أيلول/ سبتمبر 2017.

ولا يبدو أن موجات الربيع ستمتد إلى البلدان المحكومة بأنظمة ملكية على الشاكلة ذاتها، وربما تصل كموجات متخامدة على الأرجح، فقد برهنت الاضطرابات التي شهدتها المغرب من قبل، وبخاصة التظاهرات الأخيرة في الأردن، على قدرة الأنظمة الملكية على الامتصاص والتضحية برموز من السلطة التنفيذية لإرضاء المحتجين، ذلك بخلاف الأنظمة الدكتاتورية التي لا تتمتع بأي مرونة بسبب عدم الفصل بين السلطات، وبالتالي فهي قابلة للكسر أكثر منه للإصلاح.

يجبر الخوف من انتشار ثورات الربيع العربي الأنظمة الملكية على القيام بإصلاحات تدريجية تتحول من خلالها إلى ملكيات دستورية أقرب إلى النمط الإنكليزي، ولو أنّ ذلك سيأخذ وقتًا متفاوتًا وسبلاً متعرجة، وبصورة ارتجالية وتجريبية، لإحداث انفتاح شكلي على العالم الخارجي، وهذا ما يمكن تلمسه في بعض الدول الخليجية كالسعودية.

ثانيًا. على الصعيد الاجتماعي والثقافي

سقوط جدار الخوف

كان خروج الناس إلى الشوارع للمطالبة بالحرية والتعبير عن رفضها العيش تحت نير الأنظمة المستبدة خطوة أكثر من شجاعة، وفيها تحدي للموت بمقدار ما فيها رغبة بالحياة. وفي بعض البلدان، مثل سورية، التي كان مجرد دخول عنصر مخبرات إلى حارة أو قرية يلقي الرعب في قلوب ساكنيها، لم يعتقد الكثيرون بإمكانية حدوث ثورة في بلدهم مع أنهم تمتّوها، ربما بسبب إدراك لا واعٍ بفداحة ما يمكن أن تجرّه من ويلات، مسترجعين ذكريات القمع في عقدي الثمانينيات والتسعينيات، حيث تمّ إرهاب المجتمع بأسره، بعد تمرد "الإخوان المسلمين" أو آخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، بما في ذلك أي معارضة كائنة أو يمكن أن تنشأ. حتى رأس النظام ذاته لم يصدّق أنّ الثورات التي كانت قد انطلقت في أربع دول عربية يمكن أن تصل إلى البلد الذي ورثه من أبيه بمباركة الغرب والشرق²². ومع ذلك، انطلقت صرخات الحرية والكرامة في نهاية المطاف، وهزت أركان الاستبداد.

من بين المشاعر البشرية جميعها، يرتبط الخوف بغريزة البقاء على نحو مباشر، ويهدف إلى الهروب من موقف قد يعرّض حياة الفرد للخطر، وفي حال استمرار الخوف لوقت طويل، تُصرف الكثير من الطاقة للمحافظة على استمرار الحياة المعرّضة للخطر، ما يبذد الطاقات ويكبح العمل الخلاق الذي يحتاج إلى أجواء تسودها الحرية ويظللها الأمان. وإذا سحبنا ذلك على كامل المجتمع المحكوم بنظام مستبد، يمكن أن نفهم سبب تراجع إنتاجيته في مختلف المجالات الروحية والفكرية، والإبداعية على نحو خاص، فضلًا عن هجرة الكثيرين من أبنائه إلى الخارج للحصول على شيء من الكرامة المتقدمة. تُستثنى من ذلك بعض مراحل

²² بشار الأسد: لا احتمال لانتشار الاحتجاجات الى سورية، بي بي سي، 31 كانون الثاني/يناير 2011:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/01/110127_assad_syria_unrest

النهوض القومية المتمحورة حول هدف أو حلم، كما في فترة صعود النازية في ألمانيا والشيوعية في روسيا، حيث يمكن أن تتحقق نتائج اقتصادية على حساب شقاء الناس واستعبادهم، لكن ذلك لن يستمر طويلاً، وسيفضي استنزاف الطاقات وتبددها، عاجلاً أم آجلاً، إلى حدوث انهياراتٍ تالية لفشل المشاريع غير الواقعية.

قامت الدكتاتوريات التي اجتاحتها ثورات الربيع العربي على استغلال عواطف الجماهير المشبعة بالمشاعر القومية والطبقية، وذلك بعد فشل الأنظمة الديمقراطية الوليدة التي حكمت لفترات قصيرة وغير مستقرة في حلّ المسائل الوطنية الملحة، على رأسها الإصلاح الزراعي وتنمية الريف، وما رافقها من مصاعب في الحفاظ على التجربة الديمقراطية في المرحلة ما بعد الاستعمارية، نظراً لاحتمام المعارك السياسية الداخلية والتدخلات الخارجية.

ينطبق ما سبق على سورية ومصر واليمن وليبيا بدرجات متباينة، فيما كانت الدكتاتوريات في تونس ذات طابع ليبرالي - تنويري، بخاصة في عهد الرئيس بورقيبة، وقد عملت الدكتاتوريات في سورية واليمن على ضبط وتوظيف الاختلافات القبلية والمذهبية والقومية بمختلف الوسائل التي تعزز من هيمنة السلطات الحاكمة، وأهمها بناء أجهزة أمنية متنافسة ومتعددة لحماية السلطات، واستغلال عفوية الجماهير وعواطفها عن طريق توجيهها نحو أخطار خارجية ومؤامرات متوهمة بما يخدم ديمومة الحكم، وسوقها لتمجيد الزعيم الأوحدهم الموهوس بذاته، وكبح كل برعم سياسي يُشتم منه معارضة سلطته المؤبده، والوقوف في وجه طموحاته في توريث السلطة لأبنائه في حالة من الانكفاء الغرائزي المجافية لروح المنطق والعصر، فضلاً عن تحكّمه بالثروة الوطنية وتبديدها في البذخ وشراء الذمم واسترضاء الحاشية وإفسادها.

وتفرّغت أجهزة مخابرات الأنظمة المستبدة لإحصاء أنفاس الناس، وقمعت كل تطّلع إلى حرية التنظيم والتمثيل، وزجّت بالنخب الفكرية والثقافية والسياسية المستقلة عنها في السجون، في الوقت الذي لم تتوقف فيه عن محاولات الإفساد، كأحد أهم وسائل التحكّم بالعاملين، من خلال سياسة العصا والجزرة أو وضعهم تحت تهديد سلطة القوانين الاستثنائية التي تعمل وفق إرادة السلطات الأمنية. والإفساد هو الوسيلة الأساس لإخضاع الأتباع والتحكّم فيهم، حتى إنّ أجهزة السلطة عملت مثل آلة تسيير ذاتي، إذا دخلها شخص متوازن وطبيعي، فإنّه سيخرج منها فاسداً ومفسداً.

في الواقع، يبدو النظام المستبد كتراتبية للذلل والإذلال، الفرد ذاته في هذه التراتبية مذلول ومذلّ، مع اختلاف الدرجات والنسب، ولا يجد في الآخر سوى الشخص الذي يجب الخضوع إليه أو إخضاعه، عوضاً من التعامل معه على قدم المساواة. حتى الزعيم المستبد يخضع لذات الآلية، وهو مضطر، في أحيان كثيرة، إلى الخضوع والتزلّف للقوى الخارجية التي تحمي نظامه وتضمن بقاءه.

في مرحلة استقرار نظام الاستبداد ونجاحه في تثبيت أركان حكمه بوسائل عديدة، على رأسها البطش، لم يكن ثمة مهرب للناس غير الخنوع أو الهجرة أو استخدام سلّم التسلّق للانضمام إلى النخب التي يتم

ترميمها واستبدالها من وقت إلى آخر، بخاصة في حالة التشكيك بالولاء أو تجاوز الخطوط الحمر المرسومة بدقة.

لكن، في اللحظة التي تجرأ فيها الناس للخروج إلى الشوارع للمطالبة بالحرية، انهارت أهم ركيزة من ركائز الاستبداد؛ أي الخوف. فتح ذلك باب التاريخ على مصراعيه وعادت المياه إلى مجاريها، لكنها لم تكن سوى المياه الراكدة في عهود الاستبداد، فكانت عملية أشبه بالطوفان، تبعاً لشدة الاحتقان في هذا البلد أو ذلك، وسيحتاج الأمر إلى الكثير من الوقت لتعود مياه الحياة إلى طبيعتها.

كما أن خضوع أكثر من جيل لثقافة الاستبداد يجعل المطالبة بالحرية مجرد صرخة تحتاج إلى الكثير من التعزيز بالثقافة وتعلم الحوار والتعبير عن الرأي وتقبُّل الآخر المختلف. ومع أن الحوار لم ينقطع في السنوات الأخيرة، بخاصة على منصات التواصل الاجتماعي، وتطرح فيه كل الموضوعات التي كانت ممنوعة في التداول العلني، فإن ترسيخ القيم المعاصرة للحرية والمواطنة قد يتطلب تربية جيل جديد لا يحمل عُقد وتناقضات الأجيال التي تربت في عهود الاستبداد المُقفرة، وإن الحرية، بغياب ثقافة الحرية المسؤولة والخضوع للقانون، يقود إلى الفوضى والممارسات الاستبدادية ذاتها، ولو بألوان جديدة، وما يستتبع ذلك من نشر لثقافة الخوف من جديد.

انكشاف العصبية ما قبل الوطنية وأزمة الهوية والتراث

بداهيةً، لم تحقق سلطات الاستبداد العربية أوطاناً ناجزة يتمتع فيها المواطنون بحقوق وواجبات تضمنها دساتير وقوانين وقضاء نزيه ومستقل، فهذا ما لا يتلاءم وطبيعة هيمنتها وتسلطها. عوضاً عن ذلك، ومن أجل تثبيت دعائم حكمها، كان لا بد أن تعمل هذه السلطات على تفتيت المجتمعات والتلاعب بمكوناتها ما قبل الوطنية، من عشائر وقبائل ومذاهب وقوميات وأديان، من أجل إقامة توازن يحمي سلطتها، ضاربةً عرض الحائط بالدساتير التي وضعتها، والتي تحفل بالكلام المنمق حول مفاهيم المواطنة والحقوق والواجبات، بينما من يحكم في الواقع هو الأجهزة الأمنية، التي تعمل كمرجعية لتسعير التناقضات الاجتماعية أو حلحلتها بما يخدم سياسات النظام المستبد الذي تخدمه.

في هذه الأنظمة الأمنية التي سادت إلى هذه الدرجة أو تلك في بلدان الربيع العربي، لا سلطات أخرى يمكن أن تقوم بدورها إلا بما يتوافق مع رغبة وإرادة الحاكم مباشرة. في هذه الأجواء، يشل الارتباك والخوف عمل أجهزة الدولة الأخرى وتنعدم قدرتها على المبادرة وحلّ المهام المنوطة بها في الدستور والقوانين المنبثقة عنه، ينطبق ذلك على السلطة القضائية أيضاً، وربما أكثر ما ينطبق عليها.

ففي سورية، جيّر الاستبداد كل التنظيمات السياسية والاجتماعية، كالأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، لتعمل كرديفة لأجهزته الأمنية، ولتكف عن القيام بالمهام المنوطة بها أصلاً، على سبيل المثال، صارت النقابات تعاقب أعضائها بدل الدفاع عن حقوقهم. كما ابتلعت السلطة الحاكمة المؤبدة لذاتها مؤسسات الدولة، ومسخت البرلمان إلى مجلس شعب مدّجن يُختار أعضاؤه سلفاً من الحزب حزب

السلطة – البعث- وجهته الوطنية التقدمية شبه الوهمية، ليخوض المرشحون انتخاباتٍ صورية يمكن تزويرها في أي مرحلة إن اقتضى الأمر، ويتحوّل الأعضاء إلى جوقه من الهتافين والمصفيقين في مجلس الدّمي. وأقام النظام الليبي بنية متكاملة وجديدة كليًا، تستند إلى نظرية "الكتاب الأخضر" وما ينبثق عنها، من لجان شعبية وشعارات²³. لم تتجاوز البنى الجديدة التناقضات والصراعات القبلية، إنما حجبتها بإجراءات سياسية طبّقها النخب من فوق، ولم تنبثق من الأسفل إلى الأعلى بطريقة ديمقراطية، ما جعلها بعيدة كل البعد من أن تكون تمثيلية، وبالتالي لا يمكن أن تنبثق عنها مؤسسات تشريعية وتنفيذية وقضائية مستقلة، أو أن تقوم وسائل الإعلام بدورها الرقابي.

أما في اليمن، فقد تم إنشاء "المؤتمر الشعبي العام" كحزب للسلطة الحاكمة، وكان قد حكم في بداية التسعينيات ضمن ائتلاف ثلاثة أحزاب، هي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني، ثم تحول هذا الائتلاف الثلاثي إلى ثنائي بعد فشل محاولة الانفصال التي قام بها الحزب الاشتراكي اليمني في عام 1994. وأخيرًا، في عام 1997، استفرد المؤتمر الشعبي العام بالحكم، كحزب لسلطة الرئيس علي عبد الله صالح التي ترسّخت بعد الانتخابات الرئاسية لعام 1999 وترشّح إليها 24 مواطنًا، لكن الرئيس علي عبد الله صالح²⁴ هو الفائز بالطبع. كل هذه التطورات كانت تجري عبر انتخابات يصعب التأكد من نتائجها ونزاهتها كما في كل بلد تحكمه المؤسسات الأمنية من وراء هياكل غير فاعلة للدولة الحديثة.

وحين زالت، بفعل ثورات الربيع العربي، البنى التسلطية الكابحة لحركات المجتمعات، وغاب الدور المناط لها في تزيف الواقع، انكشفت المكونات ما قبل الوطنية، ليس كما كانت من قبل، إنما بالحالة التي فعل فيها الاستبداد ما فعل من فتن وانقسامات وتشوهات. ولم تلبث القوى الانتهازية المحلية ذات الأجندات الخارجية أن استكملت ما فعله الاستبداد، مستغلة وجود التنوع العرقي والديني للتحريض على التفرقة، وذلك بتساق ملفت مع الأنظمة التي تعارضها شكلاً، مع أنها تتفق معها في أساليب الحكم وتكريس بني مستبدة قديمة – جديدة، ما وضع بلدان الربيع العربي جميعها في دائرة الخطر وتصادم المكونات، وساهم في اجتذاب مختلف التدخلات الخارجية والاحتلالات.

ونظرًا لغياب البدائل السياسية والبرامج الحزبية الفاعلة في معظم بلدان الربيع العربي، بخاصة ليبيا وسورية واليمن، لم تتم ترجمة مطلبي الحرية والكرامة إلى مختلف أبعادهما التحررية والإنسانية، وكان من السهل ظهور حملة السلاح غير المنضبط وانتظامهم في جماعات يقودها أمراء حرب يعتمدون على ممولين في الخارج وينقذون سياساتهم. ويبدو أن مرحلة غير قصيرة ستقضي من عدم الاستقرار السياسي في ليبيا واليمن وسورية، قبل أن يعيد المجتمع المدني في هذه البلدان تنظيم نفسه، والانتقال إلى مرحلة جديدة تحمل في أحشائها سمات ديمقراطية تتناسب مع طبيعة كلّ منها.

²³ النظام السياسي في ليبيا، الجزيرة نت، 23 شباط/ فبراير 2011: <https://bit.ly/2XqebVC>

²⁴ التجارب الانتخابية في اليمن ومراحل التحول الديمقراطي، الجزيرة نت، [https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0a1c701b-07fa-4f78-a8ab-](https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0a1c701b-07fa-4f78-a8ab-323e2e271a7e)

[323e2e271a7e](https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0a1c701b-07fa-4f78-a8ab-323e2e271a7e)

يمكن القول إن الاستبداد بنى وطنًا كاريكاتوريًا أقرب إلى سجن كبير أو مزرعة مغلقة، وسوقٍ لوطنية مذبذبة على مقاسه، ورفع المزيد من الشعارات غير القابلة للتحقق، وأغرق المجتمع بالكاذب والإشاعات والدعايات الرخيصة. لذا، لم تصمد هذه الوطنية المزيّفة مع أول بارقة حرية، وتمت الإطاحة بجميع رموزها وأصنامها وأكاديبها، وانكشفت مكونات المجتمع ما قبل الوطنية.

في الواقع، لا ضير من انتماء الأفراد إلى البنى ما قبل الوطنية، كالطوائف والقبائل والعشائر، هذا حقّ تكفله الديمقراطية، عندما يكون الانتماء الوطني، المعزز بدستور ديمقراطي، هو المظلة العليا للانتماء، ما يجعل التنوع الاجتماعي مصدر غنى وازدهار وتفاعل ثقافي في أجواء الحريات المضبوطة بالقوانين. يفضي ذلك إلى منافسة سلمية في ممارسة مختلف أوجه الأنشطة الاجتماعية، وبغياب التسلط والمحسوبية وتنمّر الجماعات والأفراد، كما يحدث في دولة الاستبداد، في مثل هذه الأجواء، يكون الفرد - المواطن هو الغاية والقيمة، وتتوفر له كل المقومات التي تساعد في التطور الروحي والمادي، وإمكانية تجاوز انتماءاته السابقة إلى الفضاء الإنساني الرحب.

الحرب الأهلية والثورات المضادة

على خلفية الثورات، وبسبب تصلّب الأنظمة الحاكمة والتدخلات الخارجية، تطور الصراع إلى ما تم توصيفه من الخارج كحرب أهلية، في ثلاثة من بلدان الربيع العربي، ليبيا واليمن وسورية، مع العلم أنّ أيًا من أطراف الصراع لم يعترف بذلك التوصيف. ففي سورية يرفض النظام هذا المصطلح ويقول إنه يقاتل إرهابيين فقط، وذلك بعد أن نجح في دفع شارع الثورة نحو التسلّح، وتمكّن من الاستمرار وحشد مؤيديه في مواجهة الشارع الثائر، فالتقت مصلحته، في ما يتعلق بالعسكرة ونزع الطابع الشعبي عن الحدث، مع أطراف إسلامية داخلية، كالإخوان المسلمين، وخارجية إقليمية تدعم مثل هذا التوجّه. من جهة ثانية، لا يعتمد هذا المصطلح مَن يعتبرون الحرب الحاصلة امتدادًا للثورة ومرحلتها السلمية بصورة ما، وي طرح الإسلام السياسي المسلّح هذا المصطلح للتغطية على أجندياته التي لا تمتّ إلى ثورة شعب للتخلص من نير الاستبداد بصلة.

في الواقع، يصعب اعتبار ما يحدث في سورية حربًا أهلية، لعدة أسباب من أهمها استمرار مؤسسات الدولة في عملها، وقد عملت التدخلات الخارجية على تعقيد المشهد، بحيث يصعب توصيف الصراع تحت مسمى محدد، فضلًا عن أن توصيف الحرب الأهلية يعفي الدول من مسؤولياتها في حماية المدنيين العزل في مناطق الصراع.

ولم تمنع نهاية القذافي المأسوية في ليبيا من تفجّر الصراعات الداخلية على هيئة حربٍ أهلية معزّزة بالتدخلات الخارجية، بينما استمرت الحرب الأهلية في اليمن، بوجود الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وبعد مقتله من قبل حلفائه الحوثيين عام 2018. المشترك بين الأنظمة السياسية لهذه الدول الثلاث،

سورية وليبيا واليمن، هو اللعب على الانتماءات الاجتماعية ما قبل الوطنية في محاولة للنجاة من استحقاق تاريخي لن تتوقف تحولاته حتى تطيح بكل رموز الماضي الاستبدادي.

ولم يختلف سلوك الأنظمة المستبدة في هذه البلدان في ظروف الحروب الأهلية عمّا كانت عليه الحال قبلها، إلا بدرجة سفوره ووحشيته. بكلام آخر: كانت الحرب الأهلية بعد الثورات استمرارًا لحرب أهلية مقنّعة أسس لها القمع والتمييز بين موالي السلطات ومعارضيهما، ما ساعد في حدوث التدخل الإقليمي والدولي بحجة التخفيف من شدة القمع الذي تمارسه الأنظمة على شعوبها، أو من أجل دعم هذه الأنظمة ذاتها في وجه شعوبها، وفي كلتا الحالتين، تمّ التلاعب بالصراعات الداخلية من أجل تمرير مصالح الأطراف المتدخلّة ومشاريعها، غالبًا من خلال القوى العسكرية والسياسية المحلية، وذلك لتجنّب تحوّل الحروب المحلية إلى حروب إقليمية ودولية.

مهما يكن، وبعد أن اختلط الحابل بالنابل، يجب العودة إلى أصل المشكلة التي هي ثورات على المظالم ومن أجل استرداد الحقوق، وقد تجاوزت مطالب الحصول على الحاجات الغرائزية إلى الحريات، ونشأت معظم التدايعات اللاحقة من كون هذه الثورات شعبية الطابع وبلا قيادات وبرامج ملموسة، فجاءت على هيئة انفجارات تتناسب طردًا مع شدة القمع والكبت، ما سهّل أيضًا تحوّلها إلى حروب أهلية.

إن إطلاق صفة الحرب الأهلية على التطورات الحالية لثورات الربيع العربي، في ليبيا واليمن وسورية، أو كونها كذلك، يبرر حلّ المسألة على هذا الأساس، كتوافقات ومصالحات تفضي إلى وقف الحرب أولًا، ومن ثم ترك التطورات تأخذ مجراها سياسيًا، وفقًا لخصوصية كل بلد. لا يعني ذلك العودة إلى الماضي بأي حال، إذ إنّ استنفاد هذه الحروب لطاقتها الداخلية وزخم التدخلات الخارجية أفضى إلى تغيير ملحوظ في قناعات الأطراف المتحاربة أو مؤيديها، ما يمهد بالفعل للانتقال إلى مرحلة جديدة.

كما أنّ عدم نضوج الوعي السياسي والاجتماعي وطبيعة التحولات الانفجارية فتّنت بلدان الربيع العربي وحولتها إلى أشلاء يحكمها أمراء الحرب لأمد غير معروف، بما صار يُعرف بالصوملة، وهنا لعب التدخل الدولي دورًا ملتبسًا؛ فمن جهة، أطال زمن الحرب وزاد من حدتها وفاقم المآسي المرتبطة بها، ومن جهة ثانية، عمل على كبح التدخل الإقليمي وكبح الصراعات الأثنية والمذهبية، وربما ستفرض التدخلات الخارجية وقف الحرب والتوافق على صيغة سياسية تضمن مصالح جميع الأطراف. وبخلاف ذلك، وإذا لم يحصل الحلّ السياسي، فستستمر حالة التفتت، بانتظار حدوث تطورات داخلية يتم فيها تبني قواسم مشتركة جديدة.

اقتضت مصالح الدول المتدخلّة استمرار حالة الفوضى والحرص على ألا ينتصر طرف على آخر إلى حين تحقق مصالحها أو التوافق عليها، ولم يكن للقوى المحلية خيار سوى السير وراء هذه الدولة أو تلك، بصورة واعية أو بحكم الضرورة، بعيدًا من أي إحساس وطني لم يكن قد تبلور واكتمل، كما برهنت الأحداث الجارية.

في هذه الفوضى، يمكن الحديث أيضًا عن ثورات مضادة تجسّدت إلى هذه الدرجة أو تلك في معظم بلدان الربيع العربي. ففي سورية، بالتساوق مع التدخل الإقليمي، اتخذت الثورة المضادة ملامح إسلامية

سلفية الطابع على العموم عززها التدخل الإيراني، مع أن الإخوان المسلمين "المعتدلين" لم يكونوا بعيدين منها، فضلاً عن التنظيمات الإسلامية المصنّفة إرهابية، ك(داعش) و(جبهة النصرة)، التي استقطبت الكثير من العناصر الأجنبية المتمرسّة بالإرهاب والجهاد العابرة للبلدان.

القاسم المشترك بين كل الجماعات السابقة هو الدعوة لدولة دينية، سواء بمفهوم مراوغ، مثل دعوة الإخوان إلى دولة مدنية، أو بالمفهوم السافر الذي اعتمده (داعش)، مع عداً مستحکم للديمقراطية والعلمانية وكل مرتكزات الدولة الحديثة. لقد جمع الإسلام السياسي اللاديمقراطي بين العسكرة والأسلمة، فكان وبالأعلى ثورات الربيع العربي، بوصفه استبداداً جديداً أكثر ظلاميةً. غني عن القول أن ذلك يتناقض كلياً مع ما طرحته الثورة السورية من شعارات وطنية الطابع، لم تنجح القوى السياسية المعارضة في ترجمتها إلى برامج ملموسة.

كان الإخوان في جاهزية تامّة للثأر، وجاءت الثورة لتقدّم لهم هذه الفرصة على طبقٍ من ذهب، نظراً لعدم حلّ المشاكل العالقة مع النظام، منذ الصراع الدموي بين الطرفين في أواخر سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن الماضي. يتلخّص مأزق الإخوان السياسي في سورية بأن فرصهم بالهيمنة مستحيلة، ليس بسبب التنوع القومي والديني السوري فقط، إنما بسبب عدم تقبلهم، من قبل الكثير من أوساط الأغلبية التي يدعون تمثيلها انطلاقاً من هويّتهم الطائفية، وبعد نبذهم من معظم دول الخليج، وضع الإخوان "بيضهم" كله في سلّة تركيا، وانخرطوا في مشروع العثمانية الجديدة المتمثل بالأردوغانية السياسية، كتوجّه عام لحزب العدالة والتنمية. ينسحب مأزق الإخوان هذا أيضاً على جميع الحركات الجهادية والسلفية، ما جعل الحرب الأهلية في سورية شبه محتومة.

كما لعب الإسلاميون الدور ذاته في ليبيا، التي تمدد إليها تنظيم (داعش) أيضاً بعد تزايد الضغوط عليه في سورية والعراق منذ عام 2014، لكن الصراعات القبلية كان لها القسط الأكبر من التأثير في هذا البلد. لم يختلف الأمر كثيراً في اليمن، حيث، بالإضافة إلى الإخوان المسلمين، كان لتنظيم القاعدة حضوره الدائم في الجنوب، وكان للصراعات القبلية دور حاسم في الاصطفافات المتحوّلة لقوى الحرب الأهلية قبل تدخل التحالف الخليجي في عام 2015 وبعده. كما كان للحوثيين، بدعم من إيران و"حزب الله" اللبناني، الدور الأهم في ما وصلت إليه الأمور في هذا البلد، من خلال سعيهم للسيطرة على اليمن بالقوة وإخضاعه للأجندات والمصالح الإيرانية في منطقة مضيق باب المندب.

وبرز دور الإخوان على نحوٍ طاعٍ في مصر، وقادت سياساتهم للهيمنة على مصر ومحاولة أخوتها، بعد فوزهم في الانتخابات الرئاسية عام 2012، بالتسبب بردة فعل شعبية استغلها الجيش للانقلاب على الرئيس محمد مرسي في الثالث من تموز/ يوليو 2013، وعودة حكم العسكر بصورة تدكّر بالمهازل التاريخية المستمرة في منطقتنا. وأوشكت الحرب الأهلية أن تندلع في أحداث ساحة رابعة العدوية، في 14

آب/ أغسطس 2013، التي جاءت كردّ على عزل الرئيس الإخواني المنتخب محمد مرسي، حيث قتل المئات من المعتصمين وجرح آلاف آخرين²⁵.

بالمقارنة مع مصر، ساعد الدور الأكثر اعتدالاً لحركة النهضة الإسلامية التونسية في تطور العملية الديمقراطية بصورة مضطربة، وأعطى لتونس خصوصيتها التي تجاوزت من خلالها مسار الحرب الأهلية. لقد برهنت قراءة حركة النهضة التونسية المعمّقة والشجاعة لدور الإسلام المعاصر²⁶ وتكيّفها مع التحولات الديمقراطية على الدور المهمّ الذي يمكن أن يؤديه الإسلام السياسي الديمقراطي في مجتمعاتنا، بخلاف ما عبّر عنه الإسلاميون في بلدان الربيع العربي الأخرى، حيث كان الإسلام السياسي اللاديمقراطي محور الثورات المضادة التي حاولت تثبيت أقدامها في فوضى الثورات.

مهما يكن، فقد عمل التسارع التاريخي الذي أحدثته الثورات، بعد عقود من الركود، على وصول الإسلام السياسي السلفي والجهادي إلى ذروة تألقه ومآزقه خلال عدة سنوات، من محاولته التوسع في أرض ثورات الربيع العربي وعلى حسابها، وبدأ زخمه بالتلاشي بذات السرعة التي ظهر بها وتوسّع؛ بسبب الضغوط الدولية من جهة، وخيبة أمل المتعاطفين معه كبديل مستحيل للدولة الحديثة ومؤسساتها، من جهة أخرى.

أمام انسداد أفقها التاريخي، تتنافس فصائل الجهاديين فيما بينها، تتقاتل، تتحالف، تنقسم، وتستقوي بداعميها الذين يستغلونها في تحقيق أهدافهم ومصالحهم، وكلما زاد مقياس التطرف والعمى الأيديولوجي في هذه المنظمات؛ أمكن استغلالها من قبل الأجهزة الاستخباراتية لمشغليها الإقليميين والدوليين. وقد تبين، منذ أحداث أفغانستان، أن الفائز في نهاية خطّ التسلسل الأصولي الجهادي هو التنظيم الأكثر تطرفاً، والذي يستحضر النص الإسلامي خارج سياقه الزماني والمكاني. وهكذا تحقق لطالبان السيطرة على جميع الفصائل الإسلامية في أفغانستان، بعد احتدام القتال الدامي بينها إثر خروج السوفييات من هذا البلد عام 1989. كما استطاعت (داعش) أن تتبوأ مركز الصدارة في سورية والعراق، باعتمادها لعقيدة دينية متشدّدة تقوم على التطبيق الحرفي لأيات وأحاديث محدّدة، فتغلّبت بذلك حتى على شقيقتها الأقرب – منظمة القاعدة. ومع أنّ العالم كله تقريباً تحالف ضدها في العلن، كانت (داعش) التنظيم الأكثر اختراقاً واستخداماً ضدّ الخصوم والحلفاء على حدّ سواء.

ختاماً، يمكن القول إن السنوات القليلة المنقضية على بدء ثورات الربيع العربي حسمت مسألتين رئيسيتين على الأرجح: ضرورة تجاوز الاستبداديين الدنيوي والديني، الأول قامت الثورات ضده والثاني فقد ألقه بعد تجلّي مشروعه المعادي للحريات والديمقراطية ومنظومة الدولة الحديثة. هذا لا يعني أن الموضوع قد حُسم أو أن العقبان قد أزيحت جميعها من أمام التحول الديمقراطي الشامل في المنطقة، إنما يمكن القول بأن المشروع الإسلامي اللاديمقراطي فقد تماسكه الداخلي، وبانت موارده مراقبةً على نحوٍ أكثر

²⁵ ذكرى فض اعتصام رابعة العدوية: تسلسل الأحداث، بي بي سي، 24 آب/أغسطس 2016:

http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/08/160811_egypt_rabaa_timeline_org

²⁶ عبد المجيد، وحيد؛ مستقبل الإسلام السياسي بعد مبادرة "النهضة"، جريدة الحياة، 19 حزيران/يونيو 2016.

صرامةً وجديّةً على امتداد العالم، العالم الذي يفترض أن ينظر أيضًا في الأسباب العميقة لنشوء التطرف، على رأسها الاستبداد والمظالم المرتبطة به.

ثالثًا: على الصعيد الاقتصادي

انهايارات اقتصادية

في بداية القرن الحادي والعشرين كانت معظم بلدان الربيع العربي قد تحوّلت إلى اعتماد سياسات اقتصادية ليبرالية غير مدروسة إلى هذه الدرجة أو تلك، زادت من حدّة الفقر وقلّلت من دور الدولة الحمائي للسلع المنتجة محليًا، جاء ذلك على خلفية مزمنة من تعثّر خطط التنمية، واحتكار النخب المقربة من السلطة للمشاريع المربحة وبهامش ربح لا محدود، كشركات الاتصالات²⁷. ساهم ما سبق، إضافة إلى عوامل أخرى، في إيجاد أرضية ملائمة للثورات تتمثّل بوجود البطالة بأشكالها السافرة والمقتنعة، وبالتالي استعداد الكثير من الشباب للانخراط في التظاهرات.

بعد انفجار ثورات الربيع العربي، وعلى أنقاض اقتصاد مشوّه ومجبرّ أصلاً في ظلّ الاستبداد، نشأ اقتصاد الحرب، الذي يعتمد على تجارة السلاح والمخدرات والرشى والنهب والتعفيش وفرض الإتاوات على الحواجز، ما زاد من كلفة إنتاج السلع ونقلها، ووضع أعباءً إضافية على كاهل الفئات محدودة الدخل على نحو خاص، فيما ساء الوضع على نحو كارثي في المدن والبلدات التي تعرّضت للحصار والأعمال الحربية. في هذه الأثناء، عاش السكان المهجّرون والمنكوبون على المعونات الإنسانية المتنوعة التي تقدمها الدول المانحة عن طريق الأمم المتحدة، وبمساعدة منظمات إنسانية محلية وعالمية. كان ذلك أمرًا بالغ الأهمية في سورية واليمن، على الرغم من سطو الميليشيات والقوى المسلحة على الكثير من هذه المساعدات واستخدامها في مجهوداتها الحربية.

حتى الآن، تجاوز حجم الخراب الاقتصادي في معظم بلدان الربيع العربي أفضح الكوارث الطبيعية، فقد تراجع النمو الاقتصادي المتواضع أصلاً على نحو دراماتيكي، بخاصة في البلدان التي شهدت وتشهد صراعات عسكرية وحروبًا أهلية، كاليمن وليبيا وسورية، كما ازدادت كلفة إعادة البناء المقدّرة ووصلت إلى أرقام هائلة بمقياس الدخل الوطني لهذه البلدان قبل الثورات.

على سبيل المثال، قدر البنك الدولي تكاليف إعادة البناء في سورية بـ 180 مليار دولار عام 2016²⁸، في حين وصلت بعض التقديرات عام 2017 إلى 500 مليار دولار، وربما تناهز التكاليف النهائية 1 تريليون دولار، في الوقت الذي بلغت فيه ميزانية سورية السنوية عام 2010 حوالي 17 مليار دولار، فيما قُدّرت بـ 5 مليارات دولار عام 2017.

²⁷ رامي مخلوف، شخصيات، الاقتصادية: <https://bit.ly/2UlgJip>

²⁸ خبراء بالبنك الدولي: 360 مليار دولار تكلفة إعادة إعمار سوريا وليبيا واليمن، اليوم السابع، 12 أيار/ مايو 2017: <https://bit.ly/2XoUdur>

في الواقع، تحولت الكثير من بلدات ومدن بعض دول الربيع العربي إلى أنقاض، وتحتاج إعادة بنائها من جديد إلى تضافر الجهود الدولية ومشاريع استثمارية هائلة لا يمكن أن تتصدى لها دولة أو عدة دول، والتعاون في هذا المجال مرتبط بالانفراج السياسي والأمني والتوافق الدولي على حلّ سياسي يمثل الخطوة الأولى للخروج من الكارثة.

من جهة ثانية، بسبب الخسائر البشرية الفادحة، كقتلى وجرحى ومعاقين، وهجرة العديد من الكوادر والكفاءات المحلية، يتوقع أن تكون مساهمة النساء وازنة في تحمّل أعباء إعادة الإعمار، وما يتطلبه ذلك من ضرورة خروج المرأة من البيت والانخراط في سوق العمل وتحقيقها المزيد من المكاسب على صعيد تحرّرها من سطوة الأعراف والتقاليد الاجتماعية المقيدة لانطلاقها.

هجرة الشباب والكفاءات

الخسارة البشرية في بلدان الربيع العربي لا تقتصر على ضحايا الحرب المباشرين، وهي ناجمة أيضاً عن استنزاف وهجرة الكفاءات على اختلافها، ومعظمها من الشباب الذين هم في مستهلّ حياتهم العملية وأوج عطائهم، وبوسعهم المنافسة في الخارج، ما يزيد من فرص حصولهم على أعمال تتناسب مع مؤهلاتهم، بنتيجة ذلك، ازدادت في الداخل نسبة العمالة منخفضة الكفاءة والأقل قدرة على المنافسة.

في الواقع، ما انفكت الكفاءات تهاجر منذ عقود من بلدان الربيع العربي وغيرها، بسبب عدم تكافؤ الفرص والمحسوبيات واعتماد موالاة الأنظمة الحاكمة، عوضاً من الكفاءة، للتوظيف في القطاع الحكومي على نطاق واسع، كما في سورية التي تم فيها تخريج الكثير من الجامعيين بكفاءات منخفضة أو متوسطة، من دون القدرة على استيعابهم على نحوٍ فعّال وتوفير الشروط المقبولة التي تضمن لهم الاستقرار والاكتفاء وتطوير القدرات، وبخاصة بالنسبة إلى الأكاديميين والأطباء والمهندسين. كما أفضى عدم وجود مؤسسات البحث العلمي المحقّقة للمعايير العالمية إلى فشل سياسات استيعاب المبتعثين للدراسة في الخارج وبقاء العديد منهم في بلدان الدراسة، وحرمان بلدانهم الأصلية من الخبرات التعليمية والمهنية التي حصلوا عليها.

هكذا، على امتداد العقود الأخيرة، استوعبت بلدان الخليج، كأهمّ وجهات هجرة الكفاءات، ملايين الخريجين الجامعيين والمهنيين المصريين والسوريين. و"كانت هجرة الأدمغة، التي طالت كوادر أكاديمية ومتعلمة ومهنية، تتضاعف كل بضع سنوات، حتى بلغت عام 1976 خمسة أضعاف ما كانت عليه في عام 1956.²⁹" واستمرت الهجرة بالتزايد في العقود التالية، حتى صارت بالنسبة إلى الكثير من السوريين الفرصة الأهمّ لتأمين متطلبات الحياة.

تجاوز هروب الكفاءات بعد الثورات ما حدث قبلها بكثير؛ نتيجة مخاطر الحروب الأهلية وما رافقها من ابتزاز وخطف وفقدان المصالح والأعمال، علاوة على التهرّب من التجنيد لصالح هذا الطرف أو ذاك. ومع أن البعض من المهجرين واللاجئين سيعودون للعيش والعمل في بلدانهم الأصلية، بخاصة القاطنين في

²⁹ الأتاسي، نشوان؛ تطور المجتمع السوري (1831 – 2011)، أطلس للنشر والترجمة والإنتاج الثقافي، بيروت، لبنان، 2015، ص 316.

المخيمات المؤقتة المقامة في البلدان المجاورة، فمن المتوقع أن يستقرّ الكثير من الشباب في البلدان الأوروبية التي لجؤوا إليها، نظرًا للميزات التي يحصلون عليها، والسهولة النسبية في اندماج هذه الفئة العمرية في المجتمعات الجديدة، وبالتالي زيادة الفرص في الحصول على الجنسية والعمل.

في كل الأحوال، لن تكون القوى البشرية في بلدان الربيع العربي على هذا القدر من الكفاءة للمساهمة في عملية إعادة الإعمار، وسيتوفر الكثيرون من ذوي الكفاءة المنخفضة خلال السنوات القادمة بعد توقف الحرب، كمقاتلين سابقين أو من كان في خدمتهم، ولم يتم استيعابهم من قبل المؤسسات العسكرية والأمنية، ومعظمهم سيحتاج إلى إعادة تأهيل من أجل المساهمة بفعالية في مختلف المهن والأنشطة المدنية، ما يزيد الحاجة إلى استخدام المزيد من المهارات الأجنبية.

من الصعب الحصول على معلومات دقيقة حول نسب الكفاءات العالية ضمن سيل اللاجئين والمهجرّين من بلدان الربيع العربي إلى أوروبا، فيما تتوفر معلومات كافية حول أعداد هؤلاء. على سبيل المثال، أوردت إحدى الدراسات³⁰ الأخيرة بعض الأرقام، بالاستناد إلى معطيات قسم الإحصاء في الاتحاد الأوروبي Eurostat بتاريخ 2018/06/10، ومفادها أن نسبة السوريين من بين كل اللاجئين إلى أوروبا بين عامي 2010 و2017 بلغت نحو 20 بالمئة، أي ما مجموعه 1,027,790 طالب لجوء سوري. يشكل السوريون في النمسا 22 بالمئة وفي ألمانيا 30 بالمئة من مجمل طالبي اللجوء، فيما تصل نسبة الحاصلين منهم على مستوى تعليمي فوق الثانوية 22 بالمئة في ألمانيا.

التفكك والتحول إلى دول فاشلة

لم يتوقف الانحدار الاقتصادي والاجتماعي في بلدان الربيع العربي التي شهدت وتشهد حروبًا أهلية وتدخلاتٍ خارجية، كسورية وليبيا واليمن، بما في ذلك زيادة تفكّك مؤسسات الدولة وترديّ الخدمات الاجتماعية التي تقدّمها، والاعتماد على المساعدات الأممية عن طريق المؤسسات الدولية والمحلية، كالصليب الأحمر والهلال الأحمر ومنظمة أطباء بلا حدود وغيرها، لتقديم المساعدات المختلفة وإيصالها إلى محتاجها داخل البلدان المنكوبة وفي المناطق المحاصرة وفي مخيمات اللجوء في الخارج.

في الواقع، لم تكن دول الربيع العربي هذه دول مؤسسات بالمعنى العصري للكلمة، فقد سادها الفساد والاستزلام، ثم تحوّل الكثير من رجال الأعمال المقربين من السلطات للعمل ضمن اقتصاديات الحرب والتجارة غير المشروعة في ظلّ فوضى الحروب وتدمير البنى التحتية، علاوة على ظهور الكثير من أمراء الحرب وقادة الميليشيات الذين يفرضون الإتاوات وينهبون المؤسسات الاقتصادية المحلية بلا حسيبٍ أو رقيب. كما تدنّت الخدمات التي كانت تقدمها الدولة في بلدان الربيع العربي إلى حدودها الدنيا أو انعدمت

³⁰ الخطيب، علاء الدين؛ لماذا استقبلت أوروبا ملايين اللاجئين؟، موقع ميديا مونيتور، 30 حزيران/ يونيو 2018.

في ظروف الحرب، ومنعت الحواجز التي تضعها القوى المتقاتلة على الأرض التواصل الطبيعي بين السكان والانتقال الحر للسلع.³¹

تتضمن معايير الدولة الفاشلة مؤشرات اجتماعية، مثل الكثافة السكانية غير المتناسبة مع الموارد والتهجير القسري والنزوح؛ واقتصادية، مثل التنمية غير المتوازنة وانهيار الوضع المالي؛ وسياسية، مثل الفساد المزمن وانتهاك حقوق الإنسان وضعف دور الدولة ونشوء النخب المتنافسة... الخ³². حتى مصر يمكن اعتبارها أقرب إلى دولة فاشلة، إذا نظرنا إليها من جانب التنمية الديمقراطية على نحو خاص، فبحجة تهديد الإخوان المسلمين للديمقراطية، قام العسكر بتقييد الحريات السياسية والصحفية واعتقال النشطاء، ما يشكل ضرباً من القطع مع المسار الديمقراطي الوليد الذي ساد بعد ثورة كانون الثاني/يناير 2011، ويفضي إلى نمو التطرف من جديد، وخاصةً إن لم تقم السلطات الحاكمة بخطوات جديّة باتجاه رفع مستوى معيشة السكان والحدّ من البطالة.

أما تونس، بالرغم من الكثير من العقبات السياسية والمصاعب الاقتصادية، فهي تمثّل استثناءً سياسياً إيجابياً بين الدول التي اجتاحتها ثورات الربيع العربي، فما هي أسس وملامح هذا الاستثناء؟

رابعاً: الاستثناء التونسي

تخطّت تونس مرحلة الفوضى المرافقة للثورات خلال فترة معقولة، فقد استمرت المؤسسات العامة في العمل إبان اندلاع الاحتجاجات، ولم تتعرض للتدمير والتخريب إلا بالحدود الدنيا. كما سارت الأمور في الاتجاه المرجو من ثورات الربيع العربي؛ أي الانتقال من مرحلة الاستبداد إلى الديمقراطية بجهود ملفتة من الساسة التونسيين، وأنتجت حوارات الطيف السياسي التونسي توافقات ملائمة وضعت تونس على سكة الحلّ السياسي الديمقراطي.

وعلى الرغم من تشابه المسارين التونسي والمصري في ثورات الربيع العربي، من حيث قصر مدة التظاهرات وانهيار مؤسسة الرئاسة ودور الجيش والقوى الأمنية، فإن الخلاف الأساسي تمثّل في المآل، حيث استمرت العملية الديمقراطية في تونس، ولو بخطوات وثيدة، في حين تعثّرت في مصر وانتهى بها المطاف إلى عودة العسكر إلى الحكم.

فقد تميزت منظمات المجتمع المدني التونسي بدرجة تنظيم عالية، بخاصة اتحاد الشغل التونسي والرابطة التونسية لحقوق الإنسان والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة واتحاد المحامين التونسيين، والتي قامت بدور حاسم في صناعة السياسة في المرحلة الانتقالية من خلال مبادرة الحوار الوطني، كعملية مؤسساتية من أجل التغيير.³³

³¹ تشير بعض المعلومات غير الرسمية إلى أن نسبة الزيادة المضافة على تكلفة السلع جراء الأتاوات الكيفية المفروضة عند المرور على الحواجز في سورية تبلغ حوالي

%30.

³² حمدان، محمد زياد؛ الدول الوطنية والعالمية الفاشلة، المنهل، 2015، ص 35 – 38.

³³ نعمة، أديب؛ الدولة الغنائمية والربيع العربي، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ص 339.

في المقابل، شاب العملية السياسية في مصر ارتباكات كثيرة، يعود بعضها إلى الدور التقليدي غير المنفتح والمثير للجدل الذي لعبه "الإخوان" في مرحلة حكم الرئيس محمد مرسي، والمخاوف التي انتابت الكثير من المصريين على ثورتهم التي لم يكن قد برد رمادها بعد، ما ساهم في تأجيج المشاعر السلبية تجاه الإخوان. استغلّ الجيش المصري هذه الحالة الملتبسة، فحدث ما يمكن أن يطلق عليه انقلاباً شعبياً – عسكرياً، في الثلاثين من شهر حزيران/ يونيو 2013، وهو ما سيعاني منه المصريون إلى أمدٍ غير معروف. مع ذلك، ما زالت المصاعب الاقتصادية التي تعاني منها تونس، كالبطالة والتضخم والفساد والتفاوت الاجتماعي، تعكّر صفو المشهد السياسي وتندّر بالمزيد من الإضرابات الاجتماعية التي شهدتها تونس المزيد في السابق، ومنها أحداث قفصة عام 2008، التي سلّطت الضوء على الحالة المعيشية السيئة في جنوب تونس، مقارنةً بشماله، على وجه العموم.

يمكن إيراد ما يلي، كعوامل ساعدت في جعل مخرجات الثورة التونسية استثناءً بالمقارنة مع باقي ثورات الربيع العربي:

1. لم تكن التناقضات الاجتماعية، القبلية والمذهبية والقومية، التي حجّجها الاستبداد وكشفت عنها الثورات، موجودة في تونس بمثل تلك الحدّة كما في بلدان الربيع العربي الأخرى، وبالتالي لم يكن لها أن تطفو على السطح وتستغلها القوى الخارجية لتحقيق مصالحها.
2. بقاء التظاهرات سلميةً على العموم، وحصول القليل من العمليات الإرهابية على هامش الثورة، ورفض المتظاهرين، الأكثر تنظيمًا، حمل السلاح لمواجهة قمع السلطة المحدود، علاوة على قصر مدة الاحتجاجات وهروب الرئيس زين الدين بن علي، بعد أقل من شهر على اندلاعها في السابع عشر من كانون الأول/ ديسمبر 2010.
3. تماسك الجيش والقوى الأمنية وقيامها بدورها الوطني في الحفاظ على أمن البلاد والمتظاهرين، فضلًا عن اضطلاعها بدور حفظ الأمن الداخلي والحدود الخارجية في مرحلة عدم الاستقرار التي تلت شغور منصب الرئاسة.
4. الموقف المتقدم لحركة النهضة الإسلامية، وافتراقها عن "التنظيم العالمي للإخوان المسلمين"³⁴ من خلال اتّخاذ موقف حضاري يعتمد الديمقراطية ويؤمن بها طريقًا للتغيير السياسي، علاوة على تبني المكتسبات التي حصل عليها الشعب التونسي في المراحل السابقة.
5. أجواء التحرُّر الاجتماعية التي أشاعتها قوانين الأحوال الشخصية وإصلاحات الرئيس بورقيبة منذ عام 1956³⁵، بما تضمنته من تمكين المرأة، ووعي الناس لضرورة المحافظة على هذا الإرث، ما حال دون اتّساع نطاق تأييد المنظمات المتطرفة المتمثلة بجماعات الإسلام السياسي، والتي كانت عماد الثورة المضادة في بقية بلدان الربيع العربي، مدعومةً بأطراف خارجية عملت على مذهب الصراع

³⁴ بالصور.. أكبر ضربة للتنظيم الدولي للإخوان.. حركة النهضة تعلن في مؤتمر يحضره الرئيس التونسي الانفصال عن الجماعة.. راشد الغنوشي: عالمنا يحتاج للسلم والتسامح.. وعبد الفتاح مورو: معركتنا ضد الإرهاب، اليوم السابع، 20 أيار/ مايو 2016: <https://bit.ly/2JbsLYB>

³⁵ أهم مراحل مسار المرأة التونسية، وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن: <https://bit.ly/2zuONA9>

وحرّفه عن المسار الديمقراطي. ربما، بسبب ذلك، لم يجد الإرهاب في تونس تلك الأوساط الاجتماعية الحاضنة لانتشاره، واقتصر على مئات أو آلاف التونسيين الذين اجتذبهم (داعش) و(النصرة) للقتال في سورية والعراق على وجه الخصوص.

بالنتيجة، يمكن القول بأنّ الاستثناء التونسي فتح نافذةً نحو المستقبل، وبرهن على إمكانية تجاوز حالة الفوضى والحروب الأهلية وحكم العسكر ومساعي الإسلاميين للعودة المستحيلة إلى الماضي. وتكاد أهمية التطورات المستمرة على الصعيد الاجتماعي، في ما يتعلق بقوانين الأحوال المدنية وحقوق المرأة، تضاهي التطورات السياسية الحاصلة في هذا البلد، ما يضع تونس في مصاف الدول المتقدمة بهذا الخصوص، ويشجّع الدول العربية الأخرى على ولوج هذه الطريق التي لا بد من الخوض فيها في نهاية المطاف.

خامسًا: الموجة الثانية من ثورات الربيع العربي

يمكن القول بأن النتائج المحبطة للموجة الأولى من ثورات الربيع العربي وتحولها إلى صراعاتٍ دامية في أكثر من بلد عربي، كما في ليبيا واليمن وسورية، أو العودة إلى حكم العسكر، كما في مصر، قد أثرت سلبيًا على انتشار الثورات في بلدانٍ عربيةٍ أخرى، وكانت ارتداداتها خجولةً نوعًا ما في بعض الأنظمة الملكية، كالمغرب والأردن، في حين لم تحدث أي اهتزازات ذات معنى في عروش الأنظمة الخليجية، باستثناء البحرين. مع ذلك، وباعتبارها تحولات تاريخية عميقة افترضها واقع الركود السياسي في المنطقة، فإنّه من الصعب تجاوزه عملية التغيير من دون إجراء إصلاحات جذرية ديمقراطية الطابع. وهكذا، لم تلبث الموجة الثانية من الثورات أن اندلعت في الجزائر، 22 شباط/ فبراير 2019، والسودان، 19 كانون الأول/ ديسمبر 2018، على هيئة تظاهرات عارمة أطاحت بنظامي هذين البلدين، فقد استقال الرئيس الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة، في 2 نيسان/ أبريل 2019، فيما أُقيل الرئيس السوداني، عمر البشير، من قبل الجيش في 11 نيسان/ أبريل 2019.

الدرس المهم الذي استوعبه ثوار بلدان الموجة الثانية هو التمسك بالسلمية وعدم الانجرار وراء إغراء التدخلات الخارجية التي حصلت في معظم بلدان الموجة الأولى، فيما استوعبت السلطات أيضًا مخاطر التصدي للمتظاهرين بالعنف على الجميع، ما حدّ بالفعل من الخسائر البشرية، ولم يحدث في بلدان ثورات الموجة الثانية ذلك التقهقر إلى الصراعات ما قبل الوطنية، الطائفية والعشائرية وغيرها، التي حدثت في معظم بلدان الموجة الأولى، وفي ذلك دليل واضح على استيعاب دروس الموجة الأولى والاستفادة منها، حتى الآن على الأقل.

وفي الوقت الذي تسير فيه المرحلة الانتقالية في الجزائر على نحو مضبوط نسبيًا، تتعرقل المفاوضات بين ممثلي قوى التغيير المدنية والمجلس العسكري في السودان، وتعمل بعض الأنظمة (مصر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية) على دعم المجلس العسكري لقطع الطريق على التغيير الديمقراطي في السودان وتوجيهه ليأخذ السبيل الذي اتخذته الأحداث في مصر، والتي تعتبر بحقّ انتكاسة

للثورة في هذا البلد. وفي الحالتين الجزائرية والسودانية يبقى احتمال استيلاء العسكر على السلطة واردةً إن حدث ما يمكن أن يحدّ من المقاومة الشعبية لهذا الخطر.

أتاحت السلمية النسبية التي ميّزت ثورات الموجة الثانية مشاركةً مختلف طبقات المجتمع وفئاته، ولم يحصل ذلك الافتراق المدمّر بين النخب والقواعد الشعبية، وبالتالي عدم انجرار هذه الأخيرة إلى العنف واستغلالها من قبل قوى خارجية فرّغت معظم ثورات الموجة الأولى من مضامينها التحريرية. كل ذلك يبدّر بعودة حركات التغيير إلى منطقتنا بزخمٍ أشد، لكن بصورة سلمية في المرات القادمة، بما في ذلك استكمال مهمات الثورات الأولى أو الوصول إلى البلدان التي لم تبلغها الموجتان الأولى والثانية من ثورات الربيع العربي. إن الحاجة إلى التغيير هي الثابت الأهم في المنطقة العربية، وهو حاصل لا محالة كضرورة لمواكبة العصر واللاحق بالتغيرات الديمقراطية التي يشهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة، وفي القلب منها مسألة التنمية البشرية وحرية التعبير والكرامة الإنسانية التي هدرتها دول الاستبداد العربية على امتداد عقود.

خاتمة

لا تقتصر التدايعات الداخلية الناجمة عن ثورات الربيع العربي على العناوين العريضة المعروضة أعلاه، وتمتد لتشمل طيفًا واسعًا من التحولات الاجتماعية، وعلى الصعيد الفردي أيضًا، التي ستعيد تشكيل علاقة الفرد بمجتمعه من جهة، وعلاقته مع ذاته من جهة أخرى. من أجل تقصي هذه التحولات، يحتاج الأمر إلى الكثير من الدراسات التفصيلية التي تتناول ظواهر محددة وتغنيها بالتحليل والبحث.

إن الانكشاف الحاصل على كافة المستويات يعيد طرح الأسئلة القديمة حول فشل محاولات الإصلاح والتنوير في بداية القرن العشرين، ويغنيها بأسئلة جديدة تتجاوز محاولة فهم الواقع وتدايعاته إلى إعادة النظر في علاقة الدنيوي بالديني في الموروث التاريخي واستجلاء العلاقة السلبية بينهما، كونها تبدو معيقةً للانطلاق نحو مستقبلٍ سبقتنا إليه معظم شعوب العالم.

يمهّد التساؤل العقلاني حول مجريات الماضي الطريق لفهم تجليات الواقع واتجاهات تطوره، ومعرفة الاتجاهات التي قد تصلح لمستقبل يلبي احتياجات الناس المادية والروحية، ومنها الحرية والكرامة، الشعار الذي لخص عمق الأزمة في ظلّ الاستبداد المستشري في منطقتنا، بمختلف أشكاله الكابحة لتطور الفرد والمجتمع.

ومن غير المنطقي أن نتوقع استمرار ثورات الربيع العربي في مسير تصاعدي مستقيم لتحقيق أهدافها النهائية، ولم يحدث أن سارت الأحداث التاريخية الكبيرة على هذا النحو. من هنا يجب أن نتفهم الانتكاسات الحالية، التي، على الرغم من خطورتها وأهميتها، تبقى عاجزةً عن وقف التحولات التاريخية على طريق انعتاق شعوبنا أو إعادة عقارب الساعة إلى الوراء. حدث ذلك أيضًا في أوروبا القرن التاسع عشر إبان ثورات الربيع الأوروبية (1848 – 1889)، وفي أوروبا الشرقية في النصف الثاني من القرن العشرين في العهد السوفياتي، كربيع براغ وغيره، وانتصرت الحرية في نهاية المطاف.

في هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى مجريات الموجة الثانية من ثورات الربيع العربي في الجزائر والسودان، وقد تميزت بأنها أقل عنفًا بكثير، وتبشّر، على الرغم من كل المعوقات، بانتقالٍ أكثر سلمية في الاتجاه التاريخي الحالي لبناء منظومات حكمٍ أكثر ديمقراطية ومدنية في منطقتنا.



harmoon.org